

كل من الأهل

السيد ليث شيبيلات: لا سيدي مش غداً، منعت من الدخول اليوم، هذه الصحيفة.	نشر حسب القانون، ما يبصر الكلام هذا. معالي رئيس المجلس: غداً ان شاء الله، السيد الامين العام.
معالي رئيس المجلس: ما ادخلت تحت ما يجد من اعمال.	السيد الامين العام: ٤ - ما يجد من اعمال.
السيد ليث شيبيلات: يا سيدي ما يبصر تتبع.	لا شيء. ٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.
معالي رئيس المجلس: ما يبصر موضوع ثاني.	معالي رئيس المجلس: الجلسة القادمة مساء الغد الساعة الخامسة مساءً ان شاء الله حسب الجدول المرسل اليكم، ترفع الجلسة.
السيد ليث شيبيلات: صحف تمتنع عن	

«انتهت الجلسة»

امين عام مجلس الأمة  
صالح الزعبي

رئيس مجلس النواب  
د. عبداللطيف عريبات



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة السابعة عشرة  
من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثالثة لمجلس  
الامة الحادي عشر المنعقدة في ١١/صفر/١٤١٣ هجرية،  
الموافق ١٠/٨/١٩٩٢ ميلادية

(الجلد ٢٩)

(العدد ١٧)

### جدول الاعمال

الصفحة

٨

٩

- ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.
- ٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات.
- ١ - طلب معذرة مقدم من معالي السيد سليمان عرار.
- ٢ - طلب معذرة مقدم من معالي السيد مروان الحمود.
- ٣ - طلب معذرة مقدم من معالي السيد محمد العلاونة.
- ٤ - طلب معذرة مقدم من معالي السيد محمد فارس الطراونة.
- ٥ - طلب معذرة مقدم من معالي السيد عبدالكريم الدغمي.
- ٦ - طلب معذرة مقدم من سماحة الشيخ عبدالباقي جمو.

هكذا من الأهل

- ٧ - طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور همام سعيد.
- ٨ - طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور فوزي الطعيمة.
- ٩ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد حسين مجلي.
- ١٠ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد فيصل الجازي.
- ١١ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد ابراهيم خريسات.
- ١٢ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد محمد الدردور.
- ١٣ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد عطا الشهبان.
- ١٤ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد نواف الخوالدة.
- ١٥ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد جمال حداد.
- ١٦ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد محمد المرعر.
- ١٧ - طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور سعد حدادين.
- ١٨ - طلب معذرة مقدم من معالي الدكتور عبدالله النصور.

٣ - استكمال البحث في قرار اللجنة المالية رقم (٢) تاريخ ١٩٩٢/٧/٢٥ والمتضمن تقارير ديوان المحاسبة ذوات الارقام ١٩٨٧/٣٦ ، ١٩٨٨/٣٧ ، ١٩٨٩/٣٨ ، ١٩٩٠/٣٩ . وقد تحدث السادة النواب التالية اسماؤهم .

- ١ - سعادة السيد عيسى الرميوي.
- ٢ - سعادة الدكتور يوسف الخصاونة.
- ٣ - سعادة السيد عيسى مدانات وباسم فخري قعوار، بسام حدادين، د. حسني الشيايب، ابراهيم الغبابشة.
- ٤ - سعادة السيد منصور مراد.
- ٥ - معالي السيد يوسف المعظم.
- ٦ - سعادة الدكتور محمد ابو فارس.
- ٧ - معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم.
- ٨ - سعادة الشيخ عبدالمنعم ابوزنط.

٤ - ما يجيد من اعمال.

٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة . عينت يوم الاربعاء القادم ١٩٩٢/٨/١٢ الساعة العاشرة صباحاً .

٣٧

٣٧

## مجلس النواب

### محضر الجلسة

في تمام الساعة (الخامسة) من مساء يوم (الاثنين) الموافق ١٠/٨/١٤١٣ هجري، الواقع في ١٠/٨/١٩٩٢ ميلادي، عقد مجلس (النواب) جلسته (السابعة عشرة) من الدورة (الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثالثة) برئاسة (معالي الدكتور عبداللطيف عربيات) وحضور عطوفة امين عام مجلس الامة السيد (صالح الزعبي).

وتغيب باجازة من الاعضاء السادة: سلطان العدوان، د. محمد عضوب الزين.

وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة: سليمان عرار، مروان الحمود، عبدالباقي جمو، حسين مجلي، فيصل الجازي، د. همام سعيد، ابراهيم خريسات، د. فوزي الطعيمة، محمد الدردور، عطا الشهبان، محمد العلاونة، نواف الخوالدة، جمال حداد، محمد المرعر، سعد حدادين، عبدالكريم الدغمي، محمد فارس الطراونة، د. عبدالله النصور.

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة: عبدالسلام فريجات، زياد ابو محفوظ، جمال الحريشا.

وحضر من الحكومة:

- ١ - سيادة الشريف زيد بن شاکر: رئيس الوزراء وزير الدفاع.
- ٢ - معالي السيد ذوقان الهنداوي: نائب

- رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم.
- ٣ - معالي المهندس علي السحيمات: نائب رئيس الوزراء وزير النقل.
- ٤ - معالي الدكتور عوض خليفات: وزير التعليم العالي.
- ٥ - معالي السيد ابراهيم عز الدين: وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء.
- ٦ - معالي السيد باسل جردانة: وزير المالية.
- ٧ - معالي الدكتور زياد فريز: وزير التخطيط.
- ٨ - معالي السيد يوسف المبيضين: وزير العدل.
- ٩ - معالي السيد عبدالكريم الكباريتي: وزير العمل.
- ١٠ - معالي السيد جمال الصرايرة: وزير البريد والاتصالات.
- ١١ - معالي المهندس سعد هامل السرور: وزير الاشغال العامة والاسكان.
- ١٢ - معالي المهندس سمير قعوار: وزير المياه والري.
- ١٣ - معالي السيد جودت السيوك: وزير الداخلية.
- ١٤ - معالي الدكتور صالح ارشيدات: وزير الشباب.
- ١٥ - معالي السيد عاطف البطوش: وزير الدولة للشؤون البرلمانية.
- ١٦ - معالي السيد محمد السقايف: وزير التموين.
- ١٧ - معالي الدكتور عارف البطاينة: وزير الصحة.
- ١٨ - معالي الدكتور فايز الخصاونة: وزير

هكذا من الله

الزراعة.

١٩ - معالي الدكتور أمين عواد المشاقبة: وزير التنمية الاجتماعية.

وحضر من الامانة العامة السادة التالية اسمائهم: نذير عطيات، د. مصطفى العدوان، محمد الرديني، رائد الحلبي.

١ - افتتاح الجلسة

معالي رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

اعتذارات هذا اليوم كثيرة، هنالك وجهات نظر ان النصاب الثلثين، «٥٢»، وال «٥٢» عدد متوفر الان، فاذا قرر المجلس الكريم قبول هذا النصاب من «٧٨» الى «٥٢» يصبح معنا نصاب.

وهناك رأي ان النصاب من «٧٨» هو «٥٢» والان عندنا «٥٣»، فاذا قررتم ان نبدا تفضل دكتور حسني.

الدكتور حسني الشيباب: النصاب هو تحديداً «٥٢» باعتبار ان عدد اعضاء المجلس هو «٧٨» وباعتبار انه الان يتوفر «٥٣» فاعتقد ان نبدا الجلسة اذا تكرمت.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ سليم.

السيد سليم الزعبي: سيدي الرئيس حقيقة هذا طرح في منتهى الاهمية والخطورة وبالتالي ان نبت في هذه القضية بهذه السرعة في منتهى الخطورة ايضاً. لانها تكون سابقة دستورية يعني لم تعرض على المجلس من قبل.

النص واضح، انا مش قدامي دستور، لكني اذكر النص يقول ثلثي اعضاء المجلس الذين يتألف منهم المجلس. اعضاء المجلس احياء اموات غايين حاضرين هم ثمانين نائب، لذلك سيدي الرئيس انا أقول ما يلي: انه لازم يكتمل النصاب حتى لا نقع في الخطأ.

لكن هذه مناسبة جيدة لان نقترح على الحكومة ان تقدم لنا مشروع بتعديل هذه المادة، حقيقة اغلبية الثلثين سيدي الرئيس اغلبية كبيرة، فلتكن اغلبية مطلقة للثمانين يكون «٤١» يتعقد المجلس، يعني هذه المادة حقيقة تستحق التعديل... وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الدكتور عبدالله العكايلة.

الدكتور عبدالله العكايلة: شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة انا استغرب ان يذهب احد من الزملاء الى اعتبار ان اعضاء المجلس غير ال «٧٨» الموجودين حالياً لا يغفل ان يذهب احد منّا وان يحسب الاموات اعضاء في هذا المجلس.

فالنص واضح «الاعضاء الذين يتشكل منهم مجلس النواب» والمجلس يتشكل حالياً من «٧٨» عضواً، ولا يوجد منطق ولا عقل ولا مشرع يذهب الى غير ذلك والا كان ضرباً في الخيال ولا قيمة له ولا يترتب عليه اي اثر عملي... شكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الدكتور محمد ابو فارس.

المادة «٦٧» من الدستور تقول «يتألف مجلس النواب من اعضاء منتخبين عاماً سرياً ومباشراً وفقاً لقانون الانتخاب» قانون الانتخاب نص على ان اعضاء مجلسنا الموقر «٨٠».

المادة «٥٦» من الدستور تنص «المجلس النواب حق اتهام الوزراء ولا يصدر قرار الاتهام الا باكثرية ثلثي اصوات الاعضاء الذين يتألف منهم مجلس النواب». حتى بدء المناقشة دون اكتمال «٥٤» نائب هي غير دستورية وغير قانونية، وهذه سابقة خطيرة كما تفضل زميلي السيد سليم الزعبي لها ويترتب عليها ما بعدها.

لذلك فان النصاب القانوني هو لعدد الاعضاء الذين يتألف منهم المجلس بغض النظر عن حالة السفر او الغياب او التغيب او المرض او الوفاة، لان الذي توفي هو غائب مرحلياً حتى يتم انتخاب شخص مكانه، مثلاً هو الشخص المسافر غائب مرحلياً حتى ينتهي سفره.

وبالتالي جلسنا الان هي غير دستورية وهي سابقة خطيرة، وارى ان النقاش غير دستوري ويجب ان نتنظر حتى يكتمل النصاب والا فلا جلسة... وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: استاذ عبدالرؤوف.

السيد عبدالرؤوف الروابدة: شكراً سيدي الرئيس.

من المستقرات سيدي ان اغلبية المجالس لا تتغير بالظروف التي تطرأ على المجالس. هب ان نائباً استقال او نائبان فلم ينعدم وجودهما اذ لم

الدكتور محمد ابو فارس: الحقيقة اريد ان اؤكد ما قاله الدكتور عبدالله واضيف الى ان الاعضاء هم لهم وجود والاموات منعدمون، ولا ينسب الى عدم وجود، يعني كيف اقول ان الاعضاء الموجودين «٨٠»، فلو كان مريض او يتنازع فهو موجود اما وقد دفن ووسد في التراب دفناً فهو منعدم وليس عضواً ولا يمكن ان يقدم للمجلس شيئاً أو رأياً، فكيف نحسبه من المجلس وقد انعدم. وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ عبدالمجيد الشريدة.

السيد عبدالمجيد الشريدة: عندما نقول اعضاء مجلس الاعيان «٤٠» واعضاء مجلس النواب «٨٠» هذا هو المجلس، المجلس عندما يحدد اعضائه في الدستور «٨٠» هو «٨٠» اما الغياب يمكن ان يكون هذا غياب مرحلي، غياب وقي انما اعضاء المجلس ما نص عليه الدستور هم «٨٠» واعضاء مجلس الاعيان «٤٠».

اما اذا كان غاب او توفي فهذا غياب مرحلي لا ينقص من العدد المنصوص عليه في الدستور. اذن المجلس قائم من ٨٠ عضو، اما اذا كان هناك غياب مرحلي فيكمل، المنصوص عليه «٨٠».

معالي رئيس المجلس: هو الحديث عن الغياب، الغياب المنعدم او الغياب بسبب، الاستاذ احمد عويدي.

الدكتور احمد العبادي: شكراً سيدي الرئيس.



هكذا من أجل

يوسدا الثرى، هل معنى ذلك اننا نحسبها؟  
الاصل ان غالبية المجلس ثابتة مستقرة،  
الثلاثين «٥٤» والاكثرية العادية «٤١» ولا تتغير  
هذه الاكثرية بين فترة واخرى. ولوجاز لنا قبول  
ذلك لجاز لجلالة الملك ان ينقص عدد اعضاء  
مجلس الاعيان عضوا واحداً، لان الدستور  
يقول لا يجوز ان يتجاوز عدد اعضاء مجلس  
الاعيان نصف اعضاء مجلس النواب، وبالتالي  
هم اربعون ونحن ثمانون، فاذا اصبحنا «٧٨»  
مفروض واحد يطلع من الاعيان علشان يتم  
طبخ النص الدستوري.

الاصل ان هذه اكثرية مستقرة ثلثا كامل  
الاعضاء، والذي يحدد الاعضاء هو قانون  
الانتخاب هو الذي يحدد عدد اعضاء مجلس  
النواب.

قد تطرأ لهم ظروف تحول دون  
حضورهم، ظروف مؤبدة او ظروف مؤقتة  
ولكنهم لا يخرجون من النصاب. . . شكراً سيدي  
الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ  
منصور.

السيد منصور مراد: معالي الرئيس، مع  
وجاهة الطرح الي طرحوه الزملاء الزعمي  
وابوعصام وعدد من النواب، نحن الان امام  
واقعة وفي جلسة اعتقد بانها هامة!

انا مع بعض النواب الذين حاولوا  
التفسير لصالح هذه الجلسة اولصالح استكمال  
هذه الجلسة، لانه في النهاية نحن لمصلحة  
الوضع العام كله، وانا اعتقد لكن على غرار

التفسير الي فسرته السلطة التنفيذية، وزير حالي  
يصبح بتفسير لصالحها وزير سابق، واحنا على  
هذا القرار يعني مش طعناً في القضاء لكن مسألة  
تنفيذ مصلحة عامة. . . وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ  
حمزة منصور.

السيد حمزة منصور: شكراً معالي الرئيس  
النائب المتوفى رحمه الله فاقد لعضويته  
وبالتالي هو لا توجه له دعوة ولا ينتظر منه  
موقف. ولذلك يصبح العدد الان لمجلس  
النواب هو عدد الاحياء «٧٨»، وبالتالي النسبة  
الى «٨٠» الحقيقة غير واقعية وغير منطقية.

معالي رئيس المجلس: معالي وزير  
العدل.

معالي وزير العدل:  
بسم الله الرحمن الرحيم.

الحقيقة اذا استعرضنا مواد الدستور  
الباحثة في النصاب نجدها ثلاثة انواع، النوع  
الاول وهو المنصوص عليه في المادة «٥٦» الذي  
جرى بحث الوزراء بموجبه في الجلسة السابقة،  
يقول «لمجلس النواب حق اتهام الوزراء ولا  
يصدر قرار الاتهام الا باكثرية ثلثي اصوات  
الاعضاء الذين يتألف منهم مجلس النواب». .  
فيتألف منهم مجلس النواب هم الاحياء فعلاً،  
الموجودون فعلاً الذين يتألف منهم مجلس  
النواب.

النوع الثاني المادة «٨٤» الفقرة «٢»  
«تصدر قرارات كل من المجلسين باكثرية  
اصوات الاعضاء الحاضرين ما عدا الرئيس» هنا

ميز عن اي نصاب اخر، قال «الاعضاء  
الحاضرين».

جاء في المادة «٨٤» الفقرة «١» لا تعتبر  
جلسة اي من المجلسين قانونية الا اذا حضرها  
ثلثا اعضاء المجلس وتستمر الجلسة قانونية ما  
دامت اغلبية اعضاء المجلس المطلقة حاضرة  
فيها، هذه المادة برأيي التواضع تصر على ان  
يكون النصاب هو ثمانون نائباً. . . وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ  
عاطف البطوش.

معالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية:  
شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة هذا من الموضوعات التي لا  
يستطيع شخص بمفرده ان يقطع فيها، ولذلك  
اذا كان هنالك ضرورة فارى ان مجال على  
المجلس العالي لتفسير الدستور لتحديد مثل هذه  
القضايا مستقبلاً. . . وشكراً.

اصوات: نثني على ذلك.

معالي رئيس المجلس: شكراً، فعلاً  
يحتاج الى هذا الرأي لانه لا يزال الامر غير  
واضح باي تفسير مفرد، الدكتور الكوفحي.

الدكتور احمد الكوفحي:  
بسم الله الرحمن الرحيم.

الحقيقة العبارة واضحة اغلبية الثلثين  
الذين يتكون منهم مجلس النواب، ويتكون منهم  
مجلس النواب لما تفسيران، تفسير بالفعل  
وتفسير بالقوة، بالفعل معنى ذلك ثمانون اما  
بالقوة وهذا لا نملك ان نغيره لان المتوفى لا  
نستطيع ان نعيته، اذن يتكون منهم مجلس

النواب ثمانية وسبعون بالقوة، وهكذا اسلوب  
العلماء في كثير من القضايا التي لا يملك الانسان  
ان يحدث فيها تغييراً.

يتكون منهم مجلس النواب بالقوة «٧٨»،  
يتكون منهم مجلس النواب بالفعل «٨٠» لمن  
نحتكم الى القاعدة الثانية يتكون منهم «٧٨»،  
ولذلك المجلس بنصاب وعلى بركة الله تبدأ  
الجلسة. . . وشكراً.

معالي رئيس المجلس: الدكتور قسيم  
عبيدات.

الدكتور قسيم عبيدات: الحقيقة انا  
استغرب تأويل المادة فالمادة واضحة، عدد  
اعضاء مجلس النواب هو ثمانون سواء قلنا  
يتكون او يتألف تأتي بنفس المعنى، ثلثي الثمانين  
هو «٥٤»، لا يوجد هناك تفسير اخر، ولو اراد  
المشرع ان يخصص او يستثني لذكر ذلك  
بالفعل.

لا يجوز، هذه سابقة خطيرة ودستورياً لا  
يجوز، عدد اعضاء المجلس ثمانون بغض النظر  
عن، لم يذكر المشرع حالات الوفاة ولا حالات  
الغياب او الاستثناء ولو اراد الاستثناء للذكر ذلك  
ونص عليه بشكل صريح، وشكراً سيدي  
الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الموضوع  
ليست سابقة وغير سابقة، نحن نسأل وهناك  
وجهات نظر متباينة وليس فيها قطع، وانما نريد  
أن يستقر الامر على رأي واحد يتفق عليه  
المجلس، استاذ ليث شبيلات.

السيد ليث شبيلات: ما دام انت عم

هكذا من الأهل

تمرق الوقت حتى يأتي نائب، هيو اتي واحد.  
في هذا الموضوع سيدي الرئيس اظن ان الدستور واضح عندما تقصد ان يذكر عند الادانة «يتألف» من العدالة ان يكون عدد اعضاء المجلس حقيقة الاحياء لانه عكس ذلك يعني لو حدثت مثل هذه الامور في عام ١٩٨٤ عندما كان متوفي «١٦» نائب من اصل «٦٠» معناه لايدان وزير.

اما النصاب من اجل الجلسات فهو من عدد اعضاء المجلس نعم، يجب ان يكون «٥٤» من «٨٠» اما من اجل الاتهام فقد وضع نص الاتهام الذين يتألف منهم المجلس بحيث يعطى الخيار هؤلاء الاحياء الذين يجب ان يحضروا جميعاً، تعطى الفرصة للثالث لكي لا تتهم، لا ان يفرض الغياب ويفرض على الميت انه صرت لصالح عدم الاتهام.

فنحن نعرف من المرحومين رحمة الله عليهم من كانوا متحمسين جداً للاتهام، ولا يجوز بحقهم ان نقول انهم بعد ان ماتوا لم يبرأوا، بل على العكس نقرأ الفاتحة لروحهم لانه تحقق ما ارادوا.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الحقيقة النقاش مفيد وهنا التأليف او التكوين، هل الميت جزء من التأليف والتكوين؟ ام العدم ليس من التأليف ولا التكوين؟ حقيقة نحن بحاجة الى رأي، هذا ما نسأله، الشيخ علي الفقير آخر المتحدثين وخليتنا نبداً ما دام النصاب اكتمل.

الدكتور علي الفقير: شكراً معالي الرئيس.

بالرجوع الى نصوص الدستور نجد ان للمشروع عبارتين مختلفتين، فيبدو انه يقصد بكل عبارة معنى يختلف عن المعنى الاخر.

في المادة «٨٤» من الدستور الفقرة «١» «لا تعتبر جلسة اي من المجلسين قانونية الا اذا حضرها ثلثا اعضاء المجلس» اذن هنا تعبير «ثلثا» اعضاء المجلس». بينما في المادة «٩٠» حين تحدث عن فصل العضو من احد المجلسين الاعيان والنواب، قال «ويتشترط في غير حالتي عدم الجمع والسقوط المبيتين في هذا الدستور وبقانون الانتخاب ان يصدر قرار الفصل باكثرية ثلثي الاعضاء الذين يتألف منهم المجلس» اذن فيه عندنا تعبير «يتألف منهم المجلس» وهم الاحياء الموجودون او من له الية ان يكون نائباً وليس عليه اعتراض، وهناك مصطلح «ثلثا اعضاء المجلس».

فيبدو ان الجلسة لا تتخذ الا ب «٥٤»، ولكن في الموضوع الاخر يراعى فيه العدد الحالي للمجلس وهو «٧٨» وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الشيخ العكور هو الذي ينقل المجلس دائماً، في جلسة سابقة ايضاً كان هو العنصر الذي انتقل المجلس في اكتمال النصاب، فشكراً له.

بسم الله الرحمن الرحيم  
اما وقد اكتمل النصاب فبسم الله نفتح الجلسة، السيد الامين العام جدول الاعمال.

السيد الامين العام: شكراً معالي الرئيس.

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.

الجميع: نغني الامين العام من تلاوته.  
السيد الامين العام:  
٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات.

- ١ - طلب معذرة مقدم من معالي السيد سليمان عرار.
- ٢ - طلب معذرة مقدم من معالي السيد مروان الحمود.
- ٣ - طلب معذرة مقدم من سماحة السيد عبد الباقي جمو.
- ٤ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد حسين مجلي.
- ٥ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد فيصل الجازي.
- ٦ - طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور همام سعيد.
- ٧ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد ابراهيم خريسات.
- ٨ - طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور فوزي الطيمية.
- ٩ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد محمد الدردور.
- ١٠ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد عطا الشهبان.
- ١١ - طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور محمد ابوعليم.
- ١٢ - طلب معذرة مقدم من معالي السيد محمد العلاونة.
- ١٣ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد نواف الخوالدة.
- ١٤ - طلب معذرة مقدم من معالي

- الدكتور عبدالله السور لمدة نصف ساعة فقط.
- ١٥ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد جمال حداد.
- ١٦ - طلب معذرة مقدم من معالي السيد محمد فارس الطراونة.
- ١٧ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد محمد المرعر.
- ١٨ - طلب معذرة مقدم من معالي السيد عبد الكريم الدغمي.
- ١٩ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد سعد حدادين.
- ٢٠ - طلب اجازة مقدم من معالي السيد سلطان العدوان.

معالي رئيس المجلس: موافق المجلس الكريم على معذرة واجازة السادة النواب المحترمون؟

الجميع: موافقون

السيد الامين العام:

- ٣ - استكمال البحث في قرار اللجنة المالية رقم (٧) تاريخ ١٩٩٢/٧/٢٥ والمتضمن تقارير ديوان المحاسبة ذوات الارقام ٩٨٧/٣٦، ٩٨٨/٣٧، ٩٨٩/٣٨، ٩٩٠/٣٩.

معالي رئيس المجلس: نتابع مناقشة تقارير ديوان المحاسبة الذي بدأناه في جلسة سابقة، لدينا اساءة مسجلة قسم منهم اعتذر وغاب. اللجنة المالية وزعت عليكم ملخص التوصيات وهي ملخص التوصيات التي وردت في تقارير اللجنة المالية.



## الصفحة

- ٧ - طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور همام سعيد.
- ٨ - طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور فوزي الطعيمة.
- ٩ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد حسين مجلي.
- ١٠ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد فيصل الجازي.
- ١١ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد ابراهيم خريسات.
- ١٢ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد محمد الدردور.
- ١٣ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد عطا الشهبان.
- ١٤ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد نواف الخوالدة.
- ١٥ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد جمال حداد.
- ١٦ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد محمد المرعر.
- ١٧ - طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور سعد حدادين.
- ١٨ - طلب معذرة مقدم من معالي الدكتور عبدالله النصور.

٣ - استكمال البحث في قرار اللجنة المالية رقم (٢) تاريخ ١٩٩٢/٧/٢٥ والمتضمن تقارير ديوان المحاسبة ذوات الارقام ١٩٨٧/٣٦، ١٩٨٨/٣٧، ١٩٨٩/٣٨، ١٩٩٠/٣٩. وقد تحدث السادة النواب التالية اسماؤهم.

٩

- ١ - سعادة السيد عيسى الريموني.
- ٢ - سعادة الدكتور يوسف الخصاونة.
- ٣ - سعادة السيد عيسى مدانات وباسم فخري قعوار، بسام حدادين، د. حسني الشيباب، ابراهيم الغباشية.
- ٤ - سعادة السيد منصور مراد.
- ٥ - معالي السيد يوسف العظم.
- ٦ - سعادة الدكتور محمد ابو فارس.
- ٧ - معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم.
- ٨ - سعادة الشيخ عبدالمنعم ابو زنت.

٤ - ما يجد من اعمال.

٣٧

٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

٣٧

عينت يوم الاربعاء القادم ١٩٩٢/٨/١٢ الساعة العاشرة صباحاً.

## مجلس النواب

## مجلس النواب

في تمام الساعة (الخامسة) من مساء يوم (الاثنين) الموافق ١٠/٨/١٩٩٢ ميلادي، عقد مجلس (النواب) جلسته (السابعة عشرة) من الدورة (الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثالثة) برئاسة (معالي الدكتور عبداللطيف عربيات) وحضور عطوفة امين عام مجلس الامة السيد (صالح الزعبي).

وتغيب باجازة من الاعضاء السادة: سلطان العدوان، د. محمد عضوب الزين.

وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة: سليمان عرار، مروان الحمود، عبدالباقي جو، حسين مجلي، فيصل الجازي، د. همام سعيد، ابراهيم خريسات، د. فوزي الطعيمة، محمد الدردور، عطا الشهبان، محمد العلاونة، نواف الخوالدة، جمال حداد، محمد المرعر، سعد حدادين، عبدالكريم الدغمي، محمد فارس الطراونة، د. عبدالله النصور.

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة: عبدالسلام فريجات، زياد ابو محفوظ، جمال الخريشا.

وحضر من الحكومة:

١ - سيادة الشريف زيد بن شاكرا: رئيس الوزراء وزير الدفاع.

٢ - معالي السيد ذوقان الهنداوي: نائب

- رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم.
- ٣ - معالي المهندس علي السحيمات: نائب رئيس الوزراء وزير النقل.
- ٤ - معالي الدكتور عوض خليفات: وزير التعليم العالي.
- ٥ - معالي السيد ابراهيم عز الدين: وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء.
- ٦ - معالي السيد باسل جردانة: وزير المالية.
- ٧ - معالي الدكتور زياد فريز: وزير التخطيط.
- ٨ - معالي السيد يوسف المبيضين: وزير العدل.
- ٩ - معالي السيد عبدالكريم الكباري: وزير العمل.
- ١٠ - معالي السيد جمال الصرايرة: وزير البريد والاتصالات.
- ١١ - معالي المهندس سعد هامل السرور: وزير الاشغال العامة والاسكان.
- ١٢ - معالي المهندس سمير قعوار: وزير المياه والري.
- ١٣ - معالي السيد جودت السبول: وزير الداخلية.
- ١٤ - معالي الدكتور صالح ارشيدات: وزير الشباب.
- ١٥ - معالي السيد عاطف البطوش: وزير الدولة للشؤون البرلمانية.
- ١٦ - معالي السيد محمد السقاك: وزير التميمين.
- ١٧ - معالي الدكتور عارف البطاينة: وزير الصحة.
- ١٨ - معالي الدكتور فايز الخصاونة: وزير

الضرائب عندنا ضعيف للغاية وهو مخترق، حيث شهد هذا الجهاز في الماضي عدة تجاوزات وسوء ادارة، ففي سنوات ماضية جرت عملية اعتقال واسعة النطاق في صفوف موظفي ضريبة الدخل.

رابعاً: حول قضية التسبب الاداري والاهمال في المحافظة على المال العام وتدني كفاءة العاملين في ادارات المحاسبة والمستودعات وضعف الانتباه الوظيفي لدى غالبية الموظفين: «ما جاء في توصيات اللجنة لا يحل المشكلة. فمثلاً كيف نواجه ظاهرة «ضعف الانتباه الوظيفي»؟ لدى غالبية الموظفين؟

لا نستطيع ان نتحدث فقط عن الاجراءات الرادعة، بل لابد من وضع حوافز للموظف تدفعه لمزيد من العطاء، مثلاً تحسين الرواتب والالتزام بسلم الترقية وعدم التلاعب في قضية الترقيات الادارية؟؟ ولا بد من ايجاد آلية لمكافحة المحسوبية في الترقيات الادارية وسن قوانين رادعة في هذا الاطار.

خامساً: قضية عدم الاستجابة لملاحظات الديوان واستيضاحاته وتدني مستوى التعاون من قبل اجهزة الدولة مع ادارة الديوان: اثني على توصية اللجنة بخصوص انشاء «وحدة قضاء» للديوان لمعالجة المخالفين. واقترح ان يكون القانون في هذا الاطار صارماً، بحيث يكون هناك هبة للديوان. ان عدم الاستجابة لملاحظات الديوان تدل على الاستهتار بديوان المحاسبة، ولو وجد قانون ينظم العلاقة بين الديوان والمؤسسات الاخرى، لاحترام الجميع هذه العلاقة وما يترتب عليها من واجبات

وحقوق. وليس عيباً ان يكون لديوان المحاسبة حقوق المسائلة وارسال المخالفين الى المحاكم. اما بقاء الديوان بدون سلطة قضائية تحمي، فان ذلك يعني اضعاف لدوره وتحويله الى مجرد «مكتب تسجيل» لا اكثر ولا اقل شاهد على وقائع لم تلاحظ.

سادساً: حول موضوع ضعف نظم المعلومات لدى غالبية اجهزة الدولة: اثني على توصية اللجنة بضرورة انشاء وحدات لانظمة المعلومات مرتبطة بجهاز مركزي للمعلومات. ولقد سمعنا عن هذا التوجه لدى الحكومات الاردنية المتعاقبة، وانا لا اعلم الاسباب التي تحول دون انشاء بنك معلومات شامل؟ فالدول الحديثة كلها تقريباً تتعامل مع بنوك المعلومات الحديثة، وعلينا ان ندرس الان الخطوات العملية لانشاء مثل هذا البنك الذي كثر الحديث عن انشائه وضرورته. وفي اعتقادي ان السبيل الاول لدخول مرحلة التغيير في عمل اجهزة الدولة هو وجود مثل هذا البنك.

والان الى مشاكل وزارة الصحة، وبالذات قضية جرد مستودعات الوزارة: خاصة النقطة (٤) منها (صفحة ٩):

جميل ان نطالب بتشكيل لجان تفتيش على المستودعات لكننا نعلم ان اصحاب المستودعات لديهم طرق جهنمية «لترتيب مستودعاتهم» قبل قدوم لجان التفتيش. لذا يجب ان يسمح القانون لهذه اللجان بالقيام «بعمليات تفتيش فجائية» خاصة بعد ان تتوفر معلومات تستوجب مثل هذا الاجراء. كما اقترح ايجاد تشريع صارم في قضايا

التلاعب بالادوية وانتهاء صلاحية هذه الادوية. ان اي تهاون في هذا الاتجاه سيخلق كارثة يوماً ما، وسيزيد من جشع مستوردي الادوية واصحاب المصانع والصيدليات.

اما ما جاء عن احوال وزارة التموين، فهو مدعاة للأسف والاسى الشديدين. فالتقرير يقول ان وزارة التموين لا تلتزم بتاتا بوضع السجلات المحاسبية ومسك القيود التي نصت عليها الانظمة. وما نطالع هنا من توصيات صيغ بشكل عام وليس فيه توصيات رادعة. اذا كان وضع الوزارة على هذا الشكل، فكيف لنا ان نستطيع مراقبة سير العمل داخل هذه الوزارة؟

ارى من واجب هذا المجلس ان نبادر الى توجيه تعليمات للوزارة المعنية بضرورة الاسراع لتلافي اخطاءها المتركمة والاسراع بتعديل اوضاعها الادارية وتنظيم سجلات انشطتها. ثم من هو المسؤول في وزارة التموين عن هذا الاهمال الذي ورد في البند الثاني تحت عنوان «حساب الاتجار»؟ ما رأي معالي وزير التموين بتقرير اللجنة القائل ان وزارته لا تقوم باعداد الموازنة الخاصة بالحساب التجاري وعرضها على مجلس الوزراء، كان بودي ان اوان اللجنة المالية اوصت بخطوات عملية وراعية لاصلاح الوضع داخل وزارة التموين وعدم الاكتفاء بتوصيات ناعمة الصيغة ليس في سطورها ما يفيد بوجود رادع.

بالنسبة لوزارة المالية  
نسمع باستمرار عن وجود قضايا اختلاس، وانه تم بالفعل سرقة اكثر من مليون

ونصف دينار، لكن لا نسمع الا ما ندر عن ان المحاكم اصدرت احكاماً ضد المتلاعبين باموال الدولة. نقولها صراحة: طالما ان قانون العقوبات معطل عملياً من خلال التستر على اللصوص، طالما ان السرقات سوف تستمر. وكلامي هذا ينطبق على كافة المآسي التي ورد ذكرها في اطار عرض اوضاع المؤسسات الاخرى مثل سلطة وادي الاردن التي تشهد تلاعب في مختلف القطاعات، اضافة الى مشاكل مختلف الوزارات وامانة عمان الكبرى ومؤسسة المواصلات السلوكية والاسلوكية والجامعة الاردنية والمملكة الاردنية ومؤسسة المواثيق والمنظمة التعاونية ومؤسسة الاقراض الزراعي ووزارة العدل والتربية والتعليم وغيرها من مؤسساتنا الاردنية وكل ما ورد في تقرير اللجنة المالية.

شكراً لكم وهذا ما استطعنا ان نقدمه من ملاحظات على تقرير اللجنة، وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الاستاذ يوسف الحصاونة.

الدكتور يوسف الحصاونة:  
بسم الله الرحمن الرحيم.  
معالي الرئيس - حضرات النواب المحترمين.

اود ان ازجي جميل الشكر واعظم الامتنان للجنة المالية على جهدها وتوصياتها ولديوان المحاسبة على متابعتها وجهود العاملين فيه.



هكذا من المأهول

يوسدا الثرى، هل معنى ذلك اننا نحسبها؟

الاصل ان غالبية المجلس ثابتة مستقرة، الثلاثان «٥٤» والاكثريه العادية «٤١» ولا تتغير هذه الاكثريه بين فترة واخرى. ولو جاز لنا قبول ذلك لجاز لجلالة الملك ان ينقص عدد اعضاء مجلس الاعيان عضوا واحداً، لان الدستور يقول لا يجوز ان يتجاوز عدد اعضاء مجلس الاعيان نصف اعضاء مجلس النواب، وبالتالي هم اربعون ونحن ثمانون، فاذا اصبحتنا «٧٨» مفروض واحد يطلع من الاعيان علشان يتم طبع النص الدستوري.

الاصل ان هذه اكثريه مستقرة ثلثا كامل الاعضاء، والذي يحدد الاعضاء هو قانون الانتخاب هو الذي يحدد عدد اعضاء مجلس النواب.

قد تطرأ لهم ظروف تحول دون حضورهم، ظروف مؤبدة او ظروف مؤقتة ولكنهم لا يخرجون من النصاب. . . شكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ منصور.

السيد منصور مراد: معالي الرئيس، مع وجاعة الطرح اللي طرحوه الزملاء الزعبي وابوعصام وعدد من النواب، نحن الان امام واقعة وفي جلسة اعتقد بانها هامة.

انا مع بعض النواب الذين حاولوا التفسير لصالح هذه الجلسة او لصالح استكمال هذه الجلسة، لانه في النهاية نحن لمصلحة الوضع العام. كله، وانا اعتقد لكن على غرار

التفسير الي فسرته السلطة التنفيذية، وزير حالي يصبح بتفسير لصالحها وزير سابق، واحنا على هذا الغرار يعني مش طعننا في القضاء لكن مسألة تنفيذ مصلحة عامة. . . وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ حمزة منصور.

السيد حمزة منصور: شكراً معالي الرئيس النائب المتوفى رحمه الله فاقد لعضويته وبالتالي هو لا توجه له دعوة ولا ينتظر منه موقف. ولذلك يصبح العدد الان لمجلس النواب هو عدد الاحياء «٧٨»، وبالتالي النسبة الى «٨٠» الحقيقة غير واقعية وغير منطقية.

معالي رئيس المجلس: معالي وزير العدل.

معالي وزير العدل: بسم الله الرحمن الرحيم.

الحقيقة اذا استعرضنا مواد الدستور الباحثة في النصاب نجدها ثلاثة انواع، النوع الاول وهو المنصوص عليه في المادة «٥٦» الذي جرى بحث الوزراء بموجبه في الجلسة السابقة، يقول «لمجلس النواب حق اتهام الوزراء ولا يصدر قرار الاتهام الا باكثريه ثلثي اصوات الاعضاء الذين يتألف منهم مجلس النواب». فيتألف منهم مجلس النواب هم الاحياء فعلاً، الموجودون فعلاً الذين يتألف منهم مجلس النواب.

النوع الثاني المادة «٨٤» الفقرة «٢» «تصدر قرارات كل من المجلسين باكثريه اصوات الاعضاء الحاضرين ما عدا الرئيس» هنا

ميز عن اي نصاب اخر، قال «الاعضاء الحاضرين».

جاء في المادة «٨٤» الفقرة «١» لا تعتبر جلسة اي من المجلسين قانونية الا اذا حضرها ثلثا اعضاء المجلس وتستمر الجلسة قانونية ما دامت اغلبية اعضاء المجلس المطلقة حاضرة فيها، هذه المادة برأيي المتواضع تصر على ان يكون النصاب هو ثمانون نائباً. . . وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ عاطف البطوش.

معالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية: شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة هذا من الموضوعات التي لا يستطيع شخص بمفرده ان يقطع فيها، ولذلك اذا كان هنالك ضرورة فإني ان مجال على المجلس العالي لتفسير الدستور لتحديد مثل هذه القضايا مستقبلاً. . . وشكراً.

اصوات: نثني على ذلك.

معالي رئيس المجلس: شكراً، فعلاً يحتاج الى هذا الرأي لانه لا يزال الامر غير واضح باي تفسير منفرد، الدكتور الكوفي.

الدكتور احمد الكوفي: بسم الله الرحمن الرحيم.

الحقيقة العبارة واضحة اغلبية الثلثين الذين يتكون منهم مجلس النواب، ويتكون منهم مجلس النواب لها تفسيران، تفسير بالفعل وتفسير بالقوة، بالفعل معنى ذلك ثمانون اما بالقوة وهذا لا غمك ان نغيره لان المتوفي لا نستطيع ان نعيده، اذن يتكون منهم مجلس

النواب ثمانية وسبعون بالقوة، وهكذا اسلوب العلماء في كثير من القضايا التي لا يملك الانسان ان يحدث فيها تغييراً.

يتكون منهم مجلس النواب بالقوة «٧٨»، يتكون منهم مجلس النواب بالفعل «٨٠» لن نحتكم الى القاعدة الثانية يتكون منهم «٧٨»، ولذلك المجلس بنصاب وعلى بركة الله تبدأ الجلسة. . . وشكراً.

معالي رئيس المجلس: الدكتور قسيم عبيدات.

الدكتور قسيم عبيدات: الحقيقة انا استغرب تأويل المادة فالمادة واضحة، عدد اعضاء مجلس النواب هو ثمانون سواء قلنا يتكون او يتألف تأتي بنفس المعنى، ثلثي الثمانين هو «٥٤»، لا يوجد هناك تفسير اخر، ولو اراد المشرع ان يخصص او يشترط لذلك بالفعل.

لا يجوز، هذه سابقة خطيرة ودستورياً لا يجوز، عدد اعضاء المجلس ثمانون بغض النظر عن، لم يذكر المشرع حالات الوفاة ولا حالات الغياب او الاستثناء ولو اراد الاستثناء لذكر ذلك ونص عليه بشكل صريح، وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الموضوع ليست سابقة وغير سابقة، نحن نسال وهناك وجهات نظر متباينة وليس فيها قطع، وانما نريد ان يستقر الامر على رأي واحد يتفق عليه المجلس، استاذ ليث شبيلات.

السيد ليث شبيلات: ما دام انت عم



وليس منطقياً ان نطلب من جيل القياديين القادمين ان يرقبوا اولوياتهم بحيث يأتي المال العام والوطن على رأسها وهم يرون ويسمعون في وسائل الاعلام ما يجعل ذواتهم هي اولى اولوياتهم.

وسوف اكون ممتناً لكل وسائل الاعلام لو اسدت الي خبراً ولو بطريقة سرية وانا اكتم السر عن برامجها لبناء وعقل المواطن الاردني المتشبع.

٥ - ان الشعب الاردني يجب ان يرى الاصلاح وقد بدأ في مجتمعتنا اكثر من ميله للبحث عن وسائل عقاب من افسدوا عليه حياته السياسية والاجتماعية لكنه في الوقت ذاته لا يجب ان يرى اولئك الذين افسدوا في اي موقع في الحياة الاردنية وعلى اي مدى من تاريخنا القادم.

٦ - ان تجربة مشاركة النواب في الحكومات المتعاقبة ايها الاخوة لم تساهم ابداً في وضع بدايات ولو متواضعة لاثموج سياسي او اداري او مالي بل على العكس فقد اتسمت في غالب الاحيان بتكرار ما جرى عليه اسلافهم من استغلال المنصب وقبل فسوات الاوان للاقتارب والمحاسيب ولكسب الاصوات الانتخابية ظانين ان شعبنا الاردني يبذل اصواته الانتخابية بلقمة العيش او الوظيفة ناسين ان الشعب الاردني رفض البلائين ثمناً لتجنب نصرة الغرار، واني لأن الشعب الاردني بقراءه والمسحوقين منه وبالشرفاء من الاغنياء قوم اياة عزيزون.

ايها الاخوة، ان القطاع الخاص لا يقل ايلاماً عن القطاع العام وامراضه اكثر وجعا وفكاً من القطاع العام، والمال العام فيه يتعرض لاساءة الائتمان وسوء التداول بنفس المقدار بل ويزيد ويكفي ان نتذكر جميعاً بنك البتراء كما انني اشعر بالحزن وانا اقول ان مؤسسة واحدة قد استأثر مديرها بمشاريع سنة متوالية لابناءه مدعياً ان اولاده قد نذروا انفسهم للمؤسسة والتعيين فيها وفي كثير من المؤسسات الخاصة على مسقط الرأس اللهم هذا ضلال بلغت به في زمانه ومكانه الحقيقين وها انذا اطرحه امام الامة ونوابها اللهم فاشهد اللهم لقد بلغت.

والسلام عليكم ورحمة الله.  
معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله، الاستاذ عيسى مدانات.

السيد عيسى مدانات: هذه كلمة سيدي الرئيس القىها بالنيابة عن الزملاء المحترمين، الاستاذ فخري قعوار، ويسام حدادين، والدكتور حسني الشيباب وابراهيم الغبابشة وبالأصالة عن نفسي.

معالي الرئيس  
حضرات الزملاء المحترمون.  
ابتداءً نؤكد تأييدنا للكلمة التي تلاها زميلنا المحترم النائب سليم الزعبي باسمه واسم الزميل المحترم محمد فارس الطراونة.

كما نعلن تقديرنا التام للجهود الطيبة المضيئة للزملاء اعضاء اللجنة المالية في اجتماعات مطولة عديدة، وهم يدرسون ويحسون تقارير ديوان المحاسبة الاربعة، كما نعلن تقديرنا ايضاً لجهود كل الذين ساهموا

وتعاونوا في تلك الاجتماعات من وزارة وامناء عامين ورؤساء جامعات ومدراء ومساعددين وكافة الموظفين الاخرين.

وها قد انتهى الامر باللجنة المالية لصياغة ايجاز وافي للمخالفات والانتهاكات المالية المرتكبة التي وصلت اليها عيون وايدي رئيس وموظفي ديوان المحاسبة وما اتاحته لهم صلاحياتهم المحدودة في تفصي واكتشاف مواطن الضعف في اجهزة الدولة والتسبب المالي والاداري، والاهمال في المحافظة على المال العام الذي يجي من كدح وعرق شعبنا الطيب والمتفشي في كل مكان ونظرة خاطفة لتقرير اللجنة المالية، ودون الدخول في التفاصيل، والاقتصر فقط على عناوين ذلك التقرير. نجدتها تعج بمواصفات لاجهزة الدولة جميعاً تدعو الى الرثاء، فلنقرأ معا بعض هذه العناوين:

- ضعف انظمة الرقابة الداخلية وما نجم عنها من تكاثر قضايا الاختلاس والتزوير والتسبب في ادارة المسال العام واللوازم، وتفشي الفساد، والمهدر في المال العام.

- ضعف الاجهزة القائمة على ادارة المستودعات وسوء تنظيم سجلاتها، الامر الذي ادى لهدر اموال طائلة لعدم قدرة القائمين على ادارة المستودعات ولغياب رقابة الادارة العليا على اعمالهم.

- ضعف اجهزة جباية الضرائب والرسوم والبقايا، وعدم التنظيم، وعدم الدقة في سجلاتها: حتى لقد بلغت البقايا المدورة على ١٩٩١/١/١ في سبع واربعين دائرة

ومؤسسة حكومية بما فيها وزارة المالية حوالي ٥٩٥٥ مليون ديناراً

- التسبب الاداري والاهمال في المحافظة على المال العام، وتدني كفاءة العاملين في ادارات المحاسبة والمستودعات، وضعف الانتباه الوظيفي.

- عدم وجود مؤسسة مستقلة لصيانة سيارات واليات الحكومة ذات استقلال مالي واداري الامر الذي جعل ما خصص لصيانتها مبلغ يصل لآكثر من اربعة ملايين دينار في موازنة عام ١٩٩٢.

- عدم الاستجابة لملاحظات الديوان استيضاحاته، وتدني مستوى التعاون من قبل الاجهزة مع ادارة الديوان.

- ضعف نظم المعلومات لدى غالبية اجهزة الدولة.

- تعدد انظمة اللوازم والمستودعات واداراتها، وكثرة التعديلات عليها.

- تعدد الانظمة المالية المعمول بها لدى كافة الجهات الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة، وكثرة التعديلات على هذه الانظمة.

- حجم المخالفات المالية الكبير جداً في الكثير من الوزارات والمؤسسات - في وزارة الصحة - في وزارة التامين - في وزارة المياه والري.

- في وزارة الاشغال - في وزارة المالية - وزارة الشؤون البلدية والقروية . . الخ.

- بلغت الاموال الاميرية المتحققة والسواجية التحصيل نهاية ١٩٩٠ حوالي ٢٣٢٥

مليون دينار.

- مجموع قضايا الاختلاس والتزوير التي قدمت للمحاكم المختصة ٣٤ قضية ما بين سنة ١٩٨٧ - ١٩٩٠. وبلغ اجمالي المبالغ المختلة او التي تناولها التزوير ١٣٧ مليون دينار.

(طبعاً هذا المبلغ لا يشمل المواقع والجهات في الدولة التي من غير المسموح بها لا لديوان المحاسبة ولا لغيره الوصول اليها.

الا تذكر هذه العناوين بحارة وكل من ايده الله.

ونتساءل مرة اخرى وبرغم حجم الخلل، هل ان وضعنا ميؤوس منه؟! ونجيب على الفور كلا ليس ميؤوساً منه، يمكن معالجته ويمكن تقويم الاعوجاج ولكن بشرط ان نملك بالحلقة او العقدة المركزية التي ان احسنا التعامل معها وحلها امكننا حل كافة العقد والحلقات الاخرى المتصلة بها والناجمة عنها.

ولكن اذا استمر الحال على ما هو عليه فان المجلس سيظل كعهده دائماً يتلقى تقارير الديوان التقليدية المتتابة سنوياً طيلة الاربعة سنة الماضية منذ ان نشأ ديوان المحاسبة في صيف عام ١٩٥٢. وجميعها تضمنت وتستمر في ان تتضمن نفس المخالفات والانتهاكات المالية الزهيدة والمتوسطة، وسيستمر مجلس النواب يكرر عطلاته وتوصياته بلا نتيجة ولا فائدة، فإين هي هذه الحلقة او العقدة المركزية؟

هناك توصيات هامة ومفيدة انتهت اليها اللجنة المالية في تقريرها وهي توصيات هامة وفقاً

له اذا ما تم تنفيذها واقتربت في نظري من الحلقة المركزية ومع ذلك لا بد من ان تضيف بعض الملاحظات التي اراها ضرورية للمساعدة في حل هذا الاشكال.

معروف انه يوجد في جميع الدول المتقدمة، وحتى في عدد من دول العالم الثالث، بالإضافة لجهاز التدقيق المركزي او التفتيش المركزي الذي يقابله ديوان المحاسبة عندنا. يوجد جهاز تدقيق داخل كل وزارة ومؤسسة عامة. يوجد لديها جهاز تفتيش او تدقيق مالي خاص بها، يقوم بعمل مشابه لعمل ديوان المحاسبة. وهذا الجهاز المالي الداخلي يقوم بتحويل كل قضايا المخالفات المالية لديوان المحاسبة (وجهاز التفتيش المالي المركزي) لمحاكمة المخالفين. ويتألف جهاز التفتيش المركزي هذا من غرف عديدة لكل غرفة قاض ومدعي عام للنظر في هذه القضايا والبت فيها، وتحويل القضايا الكبيرة للسلطة التشريعية التي تقوم بدراستها وتحويلها للقضاء المختص اما ما دون ذلك فيبت فيها قضاة ديوان المحاسبة.

ولهذا نقول انه لن يتم اي تقدم ملموس قبل ان نحدث تغييراً جذرياً في ماهية الديوان وفي مهامه ووظائفه. ونفق مع اللجنة المالية في ضرورة اقرار مشروع قانون جديد لديوان المحاسبة باسرع وقت بحيث يتضمن النص على حصانة رئيس ديوان المحاسبة وان يكون تنصيب تعيينه او انتهاء خدماته من حق مجلس النواب حتى يتفق هذا التعديل مع نص المادة ١١٩ من الدستور التي نصت على حصانة رئيس ديوان المحاسبة، وكذلك اعضاء الحصانة على المدققين

الذين يعملون في معيته، وكى لا تتكرر حكاية اول رئيس لديوان المحاسبة الذي وجه كتاباً لرئيس الوزراء في ذلك الحين يطالبه بتسديد الضرائب المستحقة عليه. فكان رد رئيس الحكومة انذاك. احالة رئيس الديوان على التقاعد، لكونه تجراً وطالب رئيس الوزراء بتسديد حقوق خزانة الدولة عليه. وليكون عبرة لمن اعتبر. ومنذ ذلك الحين تعلم رؤساء الديوان الذين تتالوا بعده على الرئاسة باستثناء الرئيس الحالي. تعلموا الدرس. وحفظوه. وراعوه في التعامل (اللائق) مع رؤساء الحكومة. وباغماض العين عن كل ما يسبب ازعاجاً لرئيس الوزراء او الوزير المختص.

واملي ان يشب الرئيس الحالي للديوان عن الطوق والتقليد.

كما لن يتم اي تقدم ملموس مالم يخول الديوان صلاحية تدقيق كل اجهزة الدولة المدنية والعسكرية والمؤسسات العامة دون استثناء.

لا ينبغي ان تظل اي زاوية من زوايا الدوائر والمؤسسات العامة في منأى عن وصول مدققي الديوان اليها بما في ذلك الرقابة المالية على مؤسسة الجيش والطيران المدني، والقول بضرورة مراعاة اسرار الجيش واسلحته لا يعتمد للمنطق. ولا يعقل ان نخفي اموراً كهذه على واحد من اهم شخصيات الدولة الذي هو رئيس ديوان المحاسبة الذي ينبغي ان يكون مرتبطاً بالسلطة التشريعية مباشرة، او نخفي عليه او نمنعه من تدقيق صفقات اسلحة تكاد تبلغ مئات الملايين بل المليارات في حين نغرقه ونغرق

موظفيه ونغرق مجلس النواب معهم في قضايا واشكالات ومخالفات زهيدة ومتوسطة لماذا نخفي على ديوان المحاسبة صفقات شراء الطائرات المدنية او استئجارها او بيعها او صيانتها؟ ومعروف ان عمل مجرد «افرهول» للطائرة يكلف ليس اقل من نصف مليون دينار، فما بالك باثمان شرائها وبيعها واستئجارها؟ للعلم فان رئيس ديوان المحاسبة في الكيان الصهيوني مثلاً، ولا بأس من الاستشهاد في بعض الجوانب من اعدائنا، يتدخل حتى في اجراء او عدم اجراء مناورة للجيش.

ففي وقت من الاوقات اعترض ومنع اجراء مناورة عسكرية على مستوى فرقة كاملة من جيش العدو بدعوى انها تكلف كثيراً، وانه لم يمض طويل وقت بعد على اجراء اخر مناورة لتلك الفرقة!!

ادارة عالية سابقاً والملكية الاردنية حالياً. اشيع بانها ارتكبت وترتكب مخالفات وانتهاكات مالية كبيرة وخطيرة. وسبق للديوان ان اشتكى من بعض الممارسات الخاطئة ولكنها شكاوى كانت تطوى وتحفظ وربما كانت تجد طريقها لسلة المهملات.

لا احد ينكر ان الديوان قد قام بخدمات كثيرة وبذل جهوداً مشكورة ولكنها خدمات وجهود تظل محدودة وليس بسبب تقصير الديوان وإنما بسبب محدودية صلاحياته بموجب القانون المعمول به حالياً الذي يحصر اختصاصاته في جهات محددة ومنع وصوله لجهات اخرى. ولعدم اعضاء الحصانة على رئيسه وعلى مدققيه الآخرين في الدوائر والمؤسسات في اثناء دورات



مجلس النواب وفي غياب هذه الدورات .

ومعروف لدى موظفي الديوان السابقين واللاحقين قصة احد السفراء في الماضي الذي تقرر نقله من «بوخارست» الى «موسكو» المجاورة، وقدم مستند الى وزارة الخارجية يطالب بصرف مبلغ كبير، ملفت للانتباه، حين زعم أنه نقل اثاث بيته من ذلك البلد الاوروبي الى الاردن، ثم نقله ثانية من الاردن للبلد الاوروبي المنقول اليه.

ولدى تدقيق ذلك المستند من قبل اثنين من موظفي ديوان المحاسبة لاجازته اعترضوا عليه، فلم يكن من ذلك السفير الا اقتحام مكتب ذينك الموظفين وامطارهم بغض من غليظ السباب والشتم. وتعدى بعد ذلك بالتطاول عليها بمد يديه «التظيفتين» بالكلمات عليها في مكاتبها.

فماذا كانت النتيجة؟ اداة الموظفين الاثنين ونقلها وحسم راتب كل منها خمسة عشر يوماً، وصرف المستند الذي طلبه «سعادة» السفير.

كل ذلك وغيره كثير، يعكس خطأ وخطورة ان يكون ديوان المحاسبة عبارة عن دائرة من دوائر السلطة التنفيذية وان عليها مراعاة مزاج ورغبة السلطة التنفيذية. هذا ومنع يجب ان يتغير فلا يمكن ان تستقيم امور الديوان، وان يؤدي دوره المطلوب في الحفاظ على المال العام وهو يواجه خصماً هو نفسه الحكم في ان واحد.

ومبررة اخرى نقول لن يتحقق تقديم

ملموس ومجدي في عمل ديوان المحاسبة بغير تغيير قانون الديوان، اذ ليست وظيفة الديوان ان يفرق نفسه ويغرق مجلس النواب بعد ذلك بقراءة مثل هذه المجلدات المكرورة سنوياً، ليطلع على مخالفات وانتهاكات تمت وانتهى معظمها، ولا فائدة ولا طائل من اعادتها بعد فوات الاوان.

لماذا لا يقوم الديوان بارسال تقارير ربع سنوية مثلاً تشتمل على القضايا الهامة الخطيرة التي يريد ديوان المحاسبة اطلاع مجلس النواب عليها وتداركها قبل وقوعها، والعمل على الحيلولة دون وقوعها فعلاً؟ لماذا ينبغي علينا ان نتنظر ست سنوات لتتحرى وتلمس ونحقق في معالم جريمة العتب بالمال العام واهداره في قضية طريق الجفر - الازرق مثلاً بعد سنوات من وقوعها؟ لماذا لم يكن لديوان المحاسبة علم في حينه بتلك القضية وغيرها من قضايا الفساد المالي والاداري الكثيرة التي هي بين ايدي لجنة التحقيق الثابتة حالياً بعد ان مضى على ارتكابها سنوات عديدة. لماذا يشغل الديوان نفسه وتشغلنا معه، في قضايا قانونية كثيرة يمكن ان تتداركها الرقابة الداخلية في كل دائرة وفي كل مؤسسة عامة. ثم يتفرغ الديوان للتصدي للمشاكل والقضايا الكبرى التي يتناولها الناس جميعاً، دون ان يكونوا موظفين او مدققين في الديوان وكلفت وتكلف خزانة الدولة عشرات احياناً مئات الملايين تذهب هدراً لماذا لا يقوم الديوان بتقديم تقارير عاجلة كلما دعت الحاجة. ولو بقضية مهمة واحدة من صفتين او ثلاث، لماذا لا تكون صلة رئيس ديوان المحاسبة وثيقة

متصلة مستمرة بمجلس النواب. يضعه في صورة مجريات الامور في حينها ليتمكن من وضع الامور في نصابها قبل فوات الاوان.

ان الظروف التي يعمل بها الديوان، والعقبة التي كانت تحكم بعض رؤساء الديوان ومحدودية نشاطه، قد دفع رئيس ديوان محاسبة سابق لرفض اقتراح باجراء دورة تأهيل لموظفي المحاسبة العاملين في المجالس البلدية والقروية لكثرة الاخطاء التي يرتكبونها لجهلهم باصول مسك الدفاتر رفض الاقتراح الوجه ذاك بحجة انهم اذا تعلموا اصول المحاسبة فسوف يتقلص عدد الاستيضاحات التي يوجهها الديوان لتلك المؤسسات. فتأملوا!!!

وهذا امر يدعون لترديد قول احد خبراء التدقيق الاجانب وليعذرونا الاخوة الافاضل رئيس وموظفوا الديوان على ترديد عبارة الخبير، فليس المقصود حرفة التشبيه وانما مضمون العبارة يقول هذا الخبير عن ديوان المحاسبة والمدققين.

(WE ARE NOT HOUNDS. WE ARE WATCH DOGS)

لسنا كلاب صيد نحن كلاب حراسة. وهكذا فليست مهمة ديوان المحاسبة نصيد الاخطاء او الاعراء على ارتكابها او الانتظار حتى ترتكب الجريمة ليقال بعد ذلك انه لاحقها واكتشفها.

مهمته حراسة المال العام، وصيانته قبل السطو عليه واكتشاف الجريمة قبل وقوعها واننا نشارك توصيات اللجنة المالية بوضع

نظام حوافز ومكافآت لموظفي الديوان بما يكفل استقطاب الكفاءات من جهة، وبما يكفل اغناءهم عن اغراء الرشوة والانزلاق لهاوية الفساد، ذلك ان مجرد ان يضع موظف الديوان ختمه على المستند، فانه سيجاز مستند الصرف مهما كان المبلغ. ولذا يجب ان يكون مثل هذا الموظف الذي يتمتع بمثل هذه الصلاحية مكتفياً مالياً.

ونضيف ان من الضروري ان يشارك ديوان المحاسبة بكل الفعاليات والمؤتمرات العربية والدولية المتخصصة بموضوع التدقيق ومهام ديوان المحاسبة او التفيتش المركزي كما يسمى في بعض البلدان. والاطلاع على خبرات البلدان الاجنبية المتقدمة في هذا المجال. كما نشعر من الضروري ايفاد موظفي الديوان في دورات تأهيلية تزيد من خبراتهم.

ونشعر ان من الضروري التأكيد على قضية هامة وهي المتعلقة باختصاص واهلية رئيس ديوان المحاسب، وكذلك اختصاص واهلية كادر الديوان من المدققين، ومع كل الاحترام للاخوة الافاضل رئيس وموظفي الديوان فاننا نرى بان يكون رئيس ديوان المحاسبة مختصاً بالتدقيق (Ouditing) وليس بالمحاسبة (Accounting) فهذان اختصاصان مختلفان. وارى ان تشكل لجنة من اختصاصيين في هذا المجال لصياغة قانون جديد يكون في عضويته، بالإضافة لرئيس الديوان، اساتذة مختصون من جامعاتنا وهم كثر، مختصون بالتدقيق. ومندوبون عن ابرز مكاتب المحاسبة في البلد، والاستعانة ربما بخبرة عربية او

اجنبية.

ونعلم ان هناك مشاريع قوانين عديدة في ادراج الديوان قدمها رؤساء سابقون للديوان، ورفعت لل رئاسة ثم طويت ثم دفنت. فما احوجنا لنفض الغبار عن تلك المشاريع ووضعها تحت تصرف لجنة مؤلفة من ذكرت.

ولا بد من اعادة النظر في قانون تحصيل الاموال الاميرية وتحديثه بحيث تستطيع الدولة تحصيل اموالها. هناك اموال طائلة شطبت وتشطب بالتقادم، يجب ان يتضمن القانون اجراءات من شأنها تحديث فاعلية التحصيل.

فلو خطر للمجلس ان يطلب من رئيس الديوان قائمة بالاموال التي ضاعت لعدم التحصيل اضافة للبقايا، لوجد ان مبالغ تعد بالملايين قد ضاعت على الدولة لاسباب ليست وجيهة.

معالي الرئيس

حضرات الزملاء المحترمون

اشارت اللجنة لالامال المزري بالمستودعات وتلف اجهزة كلفت ملايين تم شراؤها فقط لغايات العمولة فيما يبدو لانها لم تستعمل وعلاها الصدا وهي مخزونة في مستودعاتها. فينبغي وضع حد لهذا الاستهتار بالمال العام.

ونشير في هذا المجال للحد من استئجار العمارات للوزارات والدوائر الحكومية، والاستعاضة عنها بتشيد العمارات من خزانة الدولة بصورة تدريجية، فذلك من شأنه توفير اموال طائلة على الدولة في المدى البعيد.

واشار تقرير اللجنة المالية لاسراف في استخدام السيارات الحكومية لاغراض شخصية واحياناً تافهة، وهذه ظاهرة واضحة للعيان يستطيع الانسان العادي ان يلمح مظاهرها يومياً ويجب ان يوضع حد لهذا الاسراف.

ونشير لاجراء ما زال الديوان فيما يبدو حريصاً على ممارسته وهو في نظري لا فائدة منه سوى الاسراف في استهلاك القرطاسية دون جدوى. فمن المعروف تاريخياً ان كل موظف جديد يعين في الدولة يجب على الوزارة او الدائرة او المؤسسة المعنية ان تبعث بنسخ من قرار تعيينه مثبتة عليها صورة الموظف الجديد الى ديوان المحاسبة، ولقد كان ذلك عملياً قبل اربعين او خمسين عاماً حين لم يكن يعين اكثر من عدة عشرات من الموظفين سنوياً أما حين يتعلق الامر بتعيين آلاف العاملين سنوياً فليس من الضروري ارسال اكياس محشوة بمثل هذه الوثائق، في الوقت الذي يمكن للمدقق ان يتأكد من صحة التعيين بالوزارة او الدائرة او المؤسسة التي يعمل بها.

واخيراً فاننا نؤيد الطلب الذي تقدم به مدير المنظمة التعاونية السيد مريد التل الخاص بمراجعة ما ورد في تقرير اللجنة المالية لمجلس النواب حول قروض المنظمة التعاونية، عن طريق تشكيل لجنة خاصة بهذا الشأن. وهذا حقه وخاصة انه اورد في ملاحظاته التي وزعها على اعضاء المجلس الكريم ما يبرر هذا الطلب. وشكراً لكم على حسن اصغاثكم.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الأستاذ منصور مراد.

السيد منصور مراد: شكراً معالي الرئيس.

اتقدم بالشكر للاخوة المحترمين في ديوان المحاسبة على هذا الجهد المبذول ولكل هذه الدراسة المستفيضة للحفاظ على المال العام. . . . . ونفس الوقت اتوجه بالعتب على اخواني النواب باللجنة المالية اذ كنا نتوقع منهم كمجلس ان يقدم لنا تقريراً سنوياً من قبلهم. . . مع اعترافي واحترامي وتسجيل كل التقدير لما بذلوه لاعداد تقريرهم.

واود ان اتوجه بالسؤال التالي الذي اطالب ان يؤخذ بعين الاعتبار لانه اق في سياق العديد من الاسئلة والتساؤلات التي طرحها ويطرحها الزملاء النواب. . . وهو عدم الاستجابة والرد من قبل الحكومات، وخاصة الحكومات التي مرت وتعاقت علينا في الاردن ومنذ عام ١٩٧٧. . . . . بالتحرك والرد على اكثر من خمسة الاف استيضاح لقضايا مالية ولمغالطات ومغالقات ادارية كبيرة. . . والتي ارسلها ديوان المحاسبة للدوائر والمؤسسات والوزارات الرسمية نتيجة حدوث خلل استوجب الديوان التحقق منه واكتشافه وحسب معلوماتي وكما هو النظام المتبع بان كل استيضاح يتم ارساله لاية جهة رسمية ترسل نسخة عنه الى رئيس الوزراء. . . هنا لماذا لم يتابع ويتدخل رئيس الوزراء واعضاء حكومته ويطلب الرد من الوزارات والدوائر والمؤسسات التي لم تستجب ولم ترد ولم تهتم بالاستيضاح وبما ورد فيه. . . واكثر من ذلك وكما يعلم الكثير من المسؤولين فان عدداً من الدوائر الرسمية وغيرها وعلى سبيل

المثال ومنها مؤسسة الملكية عالية بانه كان يحدث ايقاف مستندات الصرف في بعض النفقات بطلب من مدير ديوان المحاسبة ومع ذلك كان مدير تلك المؤسسة وغيرها من المؤسسات يقوم بالايعاز بصرف المستند المالي رغم اعتراض ديوان المحاسبة التكرر على ذلك حرصاً على المال العام. . . وهذا للاسف مستعر ليوماً هذا. . . ولهذا لا بد من اتخاذ اجراء حازم حول هذه المواضيع. . . ومن هنا ولان العديد من الوزارات والدوائر والمؤسسات لم تستجب ولم ترد على الاستيضاحات تكون بذلك قد خالفت وخالف المسؤولين الاوائل بها وزراء كانوا ام مدراء قانون ديوان المحاسبة الذي يلزمهم بالرد على الاستيضاح ونفس الوقت فاني احمل المسؤولية للحكومة بعدم الطلب ومتابعة تلك الوزارات والدوائر بالرد والتجاوب لتلك الاستيضاحات التي كانت تسلط الضوء على الخلل المالي والاداري. . . هذه السلوكية وهذا التجاهل والاستخفاف ساعد في النهاية بالتلاعب بالمال العام وانتهاج السمسرة والرشوة. . . وتعميق التسيب والبيروقراطية واستمرار الترددي في مختلف الوزارات.

والذي اريده هنا ان اقول ويصدق وصراحة. . . اين هم الذين اقسوا بالله بان يخلصوا لله وللملك وللوطن والشعب. . . واقولها وبصراحة ايضا انهم جميعاً حثوا بهذا القسم ان هذا القسم يعني ان الوزير يقسمه يعلن انه مراقب من الله والشعب، وانه محاسب من الله والشعب، وحساب الله بين العبد وربه، وحساب الشعب على ايدينا ممثلي الشعب وحسابنا نحن ممثلي الشعب على ايدي الشعب.



أيها الزملاء المحترمين.. انني أؤيد اللجنة المالية الموقرة والذين طالبوا بحالة كل الملفات للذين ارتكبوا جرائم الاختلاس والتزوير والتلاعب بالمال العام الى الادعاء العام ومحاكمتهم.

اقترح هنا ان يكون اتحاد الجمعيات الخيرية واي موقع مالي عام تحت اشراف ديوان المحاسبة.

واخيراً اطلب من الاخوة النواب والحكومة معاً على العمل على اخراج حالة ديوان المحاسبة من كون الخصم هو الحكم.. ليكون تقريره قرارات فعالة وعلى رأسها اعطائه صلاحيات التمويل الى الادعاء العام مباشرة لتساعد على محاصرة الفساد المالي والاداري وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ يوسف العظم.

السيد يوسف العظم:

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

حضرات النواب الكرام

انا مع كثير من الكلمة التي القاها الزميل المحترم الاستاذ عيسى مدانات بالنيابة عن زملاء كرام آخرين، واشير الى التقارير والخطب التي تلقى في مجلس النواب فيتحول طيلة ربع قرن، ولا اعني هذه الجلسة، الى عكاظ كنت وما زلت احد خطبائه.

لكن هذه الكلمات الطيبة النابضة بالحياة من الضمائر الحية لدى الاخوة النواب هل ادتتنا

من قانون يلزم وعقوبة تنفذ؟ لم يحصل ذلك منذ ربع من الزمان.

وقبل الدخول في الحديث عن تقرير ديوان المحاسبة اسمحوا لي ان احبي معالي الزميل المعتذر عن حضور هذه الجلسة الشيخ محمد العلاونة على اصراره ومتابعته وطموحاته من خلال المسألة الزراعية حيث يؤكد دوماً وفي اكثر من موقف على ان الاردن يمكن ان يضاعف انتاجه الزراعي بصورة تحقق لنا كثيراً من الايجابيات وتغنينا عن كثير من المستوردات الغذائية التي تستنفذ اموال الخزينة على ضيق ذات اليد الذي نعاني منه ان الرجل جاد في هذا الموضوع، فلم لا تفكر احدى الحكومات المتعاقبة في توليه رئاسة لجنة عمل جادة بالاشتراك مع من يمكن ان يسهم معه في وزارة الزراعة ووزارة التموين لثبيت صحة ما يقول، او يراجع عن الامران كان مجرد تصورات ورقية واوهام. ارجو ان تبني الحكومة بل اقترح على مجلسكم الكريم تأليف لجنة زراعية لتبحث في المسألة الزراعية الملحة لجنة خاصة، ان كانت قائمة تبحث في المسألة الغذائية الملحة التي نريدها بصورة مفيدة مجدية فلدى الرجل طموحات وتصورات وافكار تعتبر في نظري، لما سمعته وطلعته، ثورة غذائية زراعية في الاردن الذي يحتاج الى المعونات.

واعود لازجي الشكر والتقدير للجنة المالية الموقرة التي سعت خلال دراستها للوصول الى عدد من المخالفات والتجاوزات وبذلت من الجهد ما كشفت به الاخطاء المالية والادارية التي وقعت في بعض الدوائر والمؤسسات كما ازجي

الشكر لجهاز ديوان المحاسبة رئيساً وموظفين للجهد المبذول في كشف السليبيات التي وقعت رغم انه جهاز حددت طموحاته بقانون انظمة بعضها يحقق رغبات اصحاب السليبيات التي اشرت اليها وتحول دون بلوغ الطموحات التي تسعى لبلوغها الرموز النظيفه في هذا الوطن العزيز.

وارجو في هذه العجالة ان ابين ملاحظات سريعة عدة ولا اطيل فيها، فقد مر بعض الاخوة على بعض هذه الملاحظات.

اولاً: ارجو ان يربط ديوان المحاسبة صلاحية وعملاً واداء وحصانة بمجلس الامة طالما يشتركان في مهمة واحدة هي (الرقابة على مال الامة).

ثانياً: ارجو ان يكون تقرير ديوان المحاسبة فصلياً لا سنوياً يقدم لمجلس الامة الرقيب على المال العام اي بمعدل ثلاثة اشهر لا بعد عام كامل يقدم لنا مجرداً بالسليبيات بعد ان تقع ودون ان يصحح هذا الذي مضى.

ثالثاً: ان يشير الديوان في تقريره الى الفترات الزمنية التي وقعت فيها المخالفات والسليبيات حتى لا ينهم البريء بتهمة وقع فيها المتهم الذي قد يدان قبله او بعده.

رابعاً: طيلة وجودي في المجلس منذ ربع قرن لم اسمع ان عقوبة وقعت ونفذت ضد التجاوزين الذين وقعوا في مخالفات او اساءات استعمال واذكر مرة ان احدهم قد سجن، مجتمعا الذي كان مريضاً وارجو ان يكون قد شفي، استقبله بعد ان خرج بالمناصف

والخفلات لانه كان احد الذين سرقوا المال العام وكشفه ديوان المحاسبة..

ولذا ارى ان تحال التجاوزات للقضاء العادل ليقول فيها كلمته وان تنشر اسماء المدانين وليس المتهمين المدانين بحكم قضائي حكماً قطعياً بصورة كاملة في الصحف، كنوع من التنزيه، لا بالاحرف الاولى كما يقع في الحوادث اليومية الان ذلك امر رادع لكل اسباب التسبب.

خامساً: اطالب بحصانة تامة لرئيس ديوان المحاسبة وبحماية لموظفيه العاملين في جهاز التدقيق حتى لا يكون مهدداً بالعرل او الاضطهاد الا اذا وقع فيما يمس نزاهته لاسمع الله، بالخدش او ادارته بالعجز والتقصير. وان يوضع نظام لموظفي الديوان يبين ارتباطهم بالجهة التي توجههم وتشرف عليهم، واعني رئيس الديوان، فهو المرجعية الاولى التي يعاد اليها في كل شؤونهم لا الوزارة او الدائرة التي يدقق فيها موظف الديوان. والا كان لكل موظف في الديوان اكثر من رئيس واكثر من موجه، مما يحدث التناقض والارتباك في عملية التدقيق التي يجب ان تكون محصنة بعيدة عن الضغط والاعتام الا فيما يثبت نهائياً.

واخيراً سطر في الكلمة هو ارجو ان لا تكون هذه الخطب مجرد كلمات تلقى وتذهب هباء في الهواء، اقترح تشكيل لجنة تبين ماذا نطلب من الحكومة تجاه ديوان المحاسبة حتى تتخذ مواقف اجرائية محددة لكي لا تنتقل الى عام قادم فيغرقنا الديوان، كما قال السيد عيسى، بتقاريره كل سنة. وشكراً.

هكذا من الأهل

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم،  
الدكتور محمد ابو فارس.

الدكتور محمد ابو فارس:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول  
الله اما بعد.

فمن قراءتي لتقرير اللجنة المالية الموقرة في  
هذا المجلس الكريم حول تقارير ديوان المحاسبة  
للسنوات ١٩٨٧، ١٩٨٨، ١٩٨٩، ١٩٩٠  
أسجل الملاحظات التالية:

اولاً: وجود قضايا اختلاس وتزوير  
وتسبب في ادارة المال العام واللوازم، وهذه  
القضايا وصفها التقرير بأنها كثيرة.

وتعذر هذه الكثرة الى ضعف انظمة  
الرقابة الداخلية الذي ادى الى سوء الادارة  
المالية، وتفشي الفساد، والهدر في المال العام.

واني اعتقد ان من الاسباب الهامة لذلك  
هو القصور التشريعي بما في ذلك الانظمة  
المترهلة البالية، التي تعطي اكثر من فرصة  
وتشجع على الاهمال والتسبب في ادارة المال  
العام، وتفشي الفساد.

وبناء على ذلك فاقترح ان يعاد النظر في  
التشريعات والانظمة المتعلقة بهذا الشأن.  
وتطويرها لتحقيق الرقابة القوية الفاعلة التي  
تضع حداً لما يسمى بقضايا الاختلاس والتزوير  
والتسبب في ادارة المال العام.

ثانياً: ضعف الاجهزة القائمة في ادارة  
المستودعات وسوء تنظيم سجلاتها، وهذا ادى

بدوره الى هدر اموال طائلة.

وفي الوقت الذي اؤكد على توصيات  
اللجنة المالية بهذا الخصوص، فاني انيه الى امر  
هام هو ضرورة محاسبة هؤلاء المقصرين بحزم  
وجدية لان المصلحة العامة مقدمة على المصلحة  
الخاصة، فما الذي يمنع من نقل هؤلاء الى مراكز  
اخرى او عزلهم.

اني احس ان هناك تهاونا من بعض  
المسؤولين عن هؤلاء الضعفاء في الكفافية  
والاهلية، بل ان كثيراً منهم يجد حماية من بعض  
المسؤولين، واذا استمرت الحالة على ذلك فان  
الامور ستزداد سوءاً ويصعب الرشق على  
الراشقين.

ثالثاً: عدم الاستجابة لطلبات ديوان  
المحاسبة:

ان هذا العيب يلاحظه اي قاريء لتقارير  
ديوان المحاسبة وهذا ما نبه اليه تقرير اللجنة  
المالية.

لكن الذي يؤخذ على هذا ان ديوان  
المحاسبة في الغالب يكتفي بتوجيه كتاب او اكثر  
تبرئة لدمته واعذاراً امام مجلس النواب.

نعم ان كثيراً من هذه المخالفات تقع في  
الوزارة ومؤسسات الدولة والاصل ان يقوم  
الوزراء وغيرهم بمحاسبة المخالفين والذين لا  
يستجيبون لطلبات ديوان المحاسبة بل انني اعتبر  
كل المخالفات التي تقع في اي وزارة تتحمل  
الوزير الوزر الكبير فيها والمطلوب ان تحصر هذه  
المخالفات والمخالفين فما كان منها يقتضي  
الاحالة الى القضاء يحال الى القضاء، وما كان

منها ما يقتضي التأديب يحال الى لجان التأديب،  
وفي كلا الحالتين ينبغي تزويد مجلس النواب  
بتقرير مفصل عن هذه الاجراءات.

رابعاً: وجود عدد من الادوية منتهية  
الفعالة وقبول ادوية راسية مخبرياً وادوية الى  
ذلك وجود مطاعيم فاسدة لشلل الاطفال  
والكزاز والتهاب الكبد التنائي والثلاثي  
والتهاب السحايا.

ان وجود هذه الادوية الفاسدة قد الحق  
اضراراً بالمواطنين، كما الحق اضراراً بالمال  
العام.

ان اللجنة المالية الموقرة طلبت مساءلة  
الاشخاص المتسبين في هدر الاموال العامة  
وشراء الادوية والاجهزة دون دراسة علمية  
ودون الرجوع الى الارصدة الموجودة اقول: يجب  
ان يحال هؤلاء الى القضاء ليتخذ فيهم قراره  
العادل بالعقوبة والغرامة او التعويض عن  
الاضرار التي لحقت بالمال العام.

خامساً: الامانات المقبوضة وعدم تحويلها  
الى الجهات المعنية في وقتها انني اريد ان احذر  
هنا من استثمار هذه الامانات في البنوك بالفوائد  
الربوية التي تعود الى جيوب بعض هؤلاء الذين  
اخروا تسليم هذه الاموال الى مستحقيها عن  
وقتها.

سادساً: عدم وجود سجلات منظمة  
تعطي صورة واضحة عن قيمة القروض  
والارصدة المدورة مع عدم مطابقة قيود سجلات  
السلطة مع قيود الجهات المقرضة المحلية وكذلك  
قيود وزارة المالية ووزارة التخطيط وقد شكلت

لجنة في ١٦/٥/١٩٩٠ واني اتسائل هل انتهت  
هذه اللجنة مهماتها وما النتائج التي توصلت  
اليها هذه اللجنة وقد مضى عليها مدة سنتين  
ونيف؟

ان الذي افهمه من تقرير اللجنة المالية انه  
لم يصلها شيء من هذه النتائج ولو وصلت  
لاشارت اليه او صرحت به.

واذا كان الامر كذلك فما سبب هذا  
التأخير؟

ومن المسؤول عن هذه اللجنة وعن  
تقصيرها؟

اني اطالب مساءلة ومحاسبة ومعاقبة  
المسؤول عن هذه الماطلة ايا كان هذا المسؤول.

سابعاً: التلاعب في المحروقات المنقولة  
للسلطة.

ان التوصيات على اهميتها لم تشر الى  
ضرورة محاسبة هؤلاء المتلاعبين وعقوبتهم.

ثامناً: شيوع التسبب الاداري والاهمال  
في المحافظة على المال العام، وتدني كفاءة  
العاملين، نعم ان تدني كفاءة العاملين سواء كان  
في تخصصهم او امانة بعضهم داء عضال شكونا  
منه منذ سنوات كثيرة ولا زلنا نشكو من ذلك بل  
ان الشكاوى تزداد يوماً بعد يوم.

ان هذه الشكاوي المبررة في تدني كفاءة  
العاملين يعود الى المزاجية والهوى عند كثير من  
المسؤولين في التعيين والترقية والنقل. والاصل  
ان يكون التعيين على قواعد ثابتة مستقرة وعلى  
اساس الكفاءة المبني على المؤهل العلمي  
والامانة.



هكذا من الأشهر

قال تعالى: (ان خير من استأجرت القوي الامين).

ان الكفاءة العلمية وحدها لا تكفي فلا بد من اجتماع مؤهلا الامانة والخلق والعفة.

واذا كنا نشكو من المحسوبة في التعيين والمحابة والظلم فاجدني مضطرا لان اتساءل كما يتساءل كثير من المواطنين عما جرى في وزارة التربية والتعليم من تعيين المئات دون مراعاة للعدل او الدور بين المواطنين ومشاركة بعض النواب بتقديم القوائم لمعالي الوزير حتى يوقعهم فيها وقع فيه من المحابة والظلم والتمييز غير العادل بين المواطنين.

لقد اخرجنا ايا الاخوة المواطنين في دائرتنا الانتخابية حينما ذهبوا يراجعون مدراء التربية في محافظة عمان لما كان من احد المدراء الا ان قال لهم اذهبوا الى نوابكم في الدائرة ليضعوكم في قائمة الى الوزير. وجاء يطلبون دفعها الى الوزير لتعيينهم، فاعتذروا لهم لاننا لا نقوم بهذا لانه ظلم وعجابه ونحن ننكر ذلك فكيف نقوم به.

ولقد اساء لنا ما كتب في الصحف ويكتبها عما فعل والقوائم المعنية المقدمة دون وجه حق.

ليس هذا يا سادة هو الفساد بغيته؟ الذي نتحدث عنه الان.

ليس هذا يستحق ان يطرح الثقة بمن ارتكب هذه المخالفات وشكرا.

اننا نبحث عن دفاتر قديمة وعن اخطاء قدم

مضت وانقضت، اليس من حقنا ان نتساءل وان نقول.

معالي رئيس المجلس: شكراً، معالي نائب رئيس الوزراء.

معالي نائب رئيس الوزراء - وزير التربية والتعليم: سيدي الرئيس.

اود ان اشكر النائب المحترم الدكتور محمد ابوفارس لاثارته قضية التعيينات في وزارة التربية والتعليم، وان كنت لا اوافقه، وانا متأكد من ان كثيرا من الاخوة لا يوافقونه على بعض التعبيرات التي استخدمها كتعبير الظلم والتحيز وغير ذلك من النقاط السلبية.

- وهنا انصت الجميع واستمعوا لاذان المغرب -

معالي رئيس المجلس: تفضل معالي الاستاذ.

معالي نائب رئيس الوزراء - وزير التربية والتعليم: اكرر الشكر لاجل الشكر لاجل الدكتور محمد ابوفارس لاثارته هذا الموضوع لانه يعطيني الفرصة لاجلاء الجوانب التي بالفعل كما قال في كلمته، اثار كثيرا من اللغط بين الناس لعدم وضوحها، وانا اعتقد بان كثيرا من النواب يعلم بحقيقة هذا الموضوع وهو على معرفة كاملة بحقيقة هذا الموضوع، لان هذا الاجراء ليس اجراء جديداً في وزارة التربية والتعليم فكثير من النواب يعلمونه بحكم انتمائهم المهني السابق وعلاقتهم بوزارة التربية والتعليم، وكثير من النواب الآخرين يعلمون عنه جيداً ايضاً بحكم مسؤولياتهم النيابية.

وانا اختلف الطرح الذي طرحه عن

واجب النائب او عن مسؤولية النائب كما سأبين بعد قليل.

سيدي الرئيس، التعيينات على حساب التعليم الاضافي هو اجراء ليس جديداً في وزارة التربية والتعليم، انا اسف معي ملف لكي كما يبدو لم اكن اتوقع ان تثار هذه النقطة في هذه الجلسة، ولكنها وقد اثرت لدي احصائيات عن الاعداد التي عينت بنفس النمط خلال العشرة سنوات الماضية.

عندما توضع الموازنة توضع درجات مصنفة للمراكز التعليمية، لكن بحكم طبيعة العمل في وزارة التربية والتعليم تحدث هنالك شواغر فجائية وطارئة لا تكون في الحسبان، في وزارة التربية والتعليم حوالي «٤٥» الف معلم، يمرض فجأة منهم عدد، هذا العدد قد لا يبين في وزارة عدد موظفيها قليل. لكن من ال «٤٥» الف لو اخذ كل يوم عدد، مهما كان قليلاً، من المعلمين اجازات مرضية فان العدد يبدو كبير.

بعض المعلمين الآخرين يأخذون اجازات اضطرارية كأجازات الامومة مثلاً، نصف هؤلاء المعلمين معلمات ويأخذن اجازات ولادة وما يسمى بدل الامومة. بعض هؤلاء ايضا يأخذ اجازات اضطرارية اخرى كوفاة الوالد والوالدة... الخ.

المهم انه نظرا لعدد كبير العدد في وزارة التربية والتعليم عدد المعلمين، تحدث يوماً شواغر لا تستطيع وزارة التربية والتعليم وهذا امر معروف في وزارة التربية والتعليم ان تبقي الطلاب بلا معلمين، فيجب ان تلجأ الى وسيلة رأساً لتختار معلم ترضه تحت تصرف مدير التربية والتعليم،

ويرسل مدير التربية والتعليم هذا المعلم الى الصف. ارقام تلفوناتهم دائماً جاهزة وتخبر بهم بالتلفون لكي يذهبوا الى الصف لكي لا يترك الطلاب بدون معلمين، لان الطلاب لا يتحملون ان يتركوا بدون معلم ولو لحصة واحدة ويمكن ذلك قد احدث خسارة كبيرة.

اذن لا بد من وجود مبلغ من المال تحت تصرف وزارة التربية والتعليم، وهذا ما درجت عليه وزارة التربية والتعليم منذ الخمسينات، هنالك مبلغ من المال تستطيع الوزارة ان تعين به معلمين، هو اشبه ما يكون بعمال المياومة، الحد الادنى لعملمهم اسبوعين والحد الاقصى شهرين او ثلاثة شهور. بحيث اذا شغل شاغر معلم في الصف رأساً يقال لفلان اذهب الى الصف الفلاني لكي لا يترك ذلك الصف فارغاً وشاغراً. الذي كان يحدث هو انه كان هنالك اختيار مزاجي والحقيقة اغلب الذين يأتوا هن معلمات لان اكثر الاجازات بين المعلمات اللواتي عندهم اجازات امومة او ولادة، فكان حقيقة يأتي بعض البنات يختار بعضهن ويترك البعض الاخر.

نظراً ايضاً لتضخم حجم البطالة، الذي حدث هذا العام هو ما يلي، هو انه صدرت تعليمات لمديري التربية والتعليم بان يعين على حساب التعليم الاضافي كل من طلب، سواء طلبة جاء بشكل مباشرة او بواسطة الوزير او بواسطة مدير التربية والتعليم او بواسطة النائب، فيجب ان يحصل على الفرصة لكي يعين بحسب الوقت الذي يقدره مدير التربية والتعليم.

هكذا من المأهول

واعتقادي انه كان في هذا الاجراء عدالة اكثر وليس فيه ظلم، بالعكس العدالة بعينها تحققت. كل من يطلب يجب ان يأخذ دوره في هذا المجال.

لماذا كان النائب تولد لديه قوائم، انا اعتقادي ان الجهة الطبيعية التي المواطن يجب ان يذهب اليها هو النائب المواطن لا يستطيع في قرية نائية في اربد او الكرك او الطفيلة او معان ان يأتي الى عمان ويتحمل مشاق السفر والاجرة. انا باعتقادي انه من الطبيعي، وانا كنت اقول له اذهب الى نائبك، عندما كان يستشير بالتلفون، اذهب وعطه اسمك وسيأتي بالاسم من خلال قائمة.

المهم في الموضوع انه لم يتقدم اي شخص ورفض، كل من طلب سواء طلب مباشر او بوساطة الوزراء، او بوساطة النائب او بوساطة البريد، او بوساطة اي شخص اخر كان يعين او يأخذ دوره ولو لفترة في هذا المجال، في قائمة التعيينات هذه.

القائمة التي الحقيقة متأسف انها مش معي، لما عملنا جرد وجدنا على انه مثلاً من اربد التي تحوي ثلاثة ارباع المليون عين منها ٣٠٠٠ شخص، وجدنا من الطفيلة عين ٥٠٠ او ٦٠٠ وجدنا من عجلون عين ٥٠٠ وجدنا من الاقاليم القليلة الصغيرة عين اعداد كبيرة. عمان بعظمتها التي فيها مليون عين منها ٣٠٠.

هذا يعطي تفسير، مؤشر واضح، على ان هؤلاء الذين لم يكونوا يجدون فرصة في العمل وجدوا فرصتهم من خلال الذهاب الى نوابهم او

الى اي جهة ليرفعوا الاسم الى وزارة التربية والتعليم وكان يعين فوراً. او مدير التربية والتعليم كان يعطي التعليمات بأنه كل من يصل اسمه يجب ان يعين.

الامر الثاني الذي بعض الاخوة النواب والاخ محمد ابوفارس منهم سماء ظلم لانه اعتقد بان هذه التعيينات لها علاقة بالتقدمين بطلبات العمل في ديوان الخدمة المدنية، ليس للموضوع اي علاقة، المتقدمين بطلبات للعمل في ديوان الخدمة المدنية يأخذون دورهم، حتى من هؤلاء الذين عينوا في جامعة يأتيهم الدور في ديوان الخدمة المدنية رأساً يعينون يعني هؤلاء لم يأخذوا دور المتقدمين بطلبات لديوان الخدمة المدنية. هؤلاء عبارة عن، اذا صح التعبير، عمال بالمياومة ليس لديهم اي سجلات سوى انه يتعين لمدة شهر بشمانين دينار حسب الشهادة، الدبلوم بكذا، والبيكالوريوس بمئة دينار... وهكذا، وليس له علاقة بأي دور او اي حق موجود في ديوان الخدمة المدنية. لذلك اعتقد استخدام كلمة ظلم والتحيز، الظلم لو واحد تعين وواحد ما تعين كما كان سابقاً، هنا بالعكس كل من تقدم بطلب تعين.

التحيز لو كان فيه تحيز لمنطقة انتخابية او الى غيره هذا غير وارد.

فانا اتكلم عن دور وزير التربية والتعليم ولا اتكلم عن دور النائب، النائب يخرج انه اذا جاءه مواطنون وقالوا النواب الآخرين اخذوا قوائم، يعني بالعكس كنت اتصور مسؤولية النائب واتصاله بناخبي، او ان الطلبات كان فيها عدالة اكثر وانصاف اكثر ونمشي مع النظام

العام بشكل اكثر لو جاءت بوساطة النواب ولم تأتي بالواسطة.

انا شخصياً لم اعين شخصاً واحداً، اسف يعني ان اتعرض للاسور الشخصية، لم اعين شخصاً واحداً تخصني او قريب لي، عندما كانوا يأتونني زرافات ووحدات ومجموعات كبيرة لا اقبلهم، كلمة واحدة اقولها اذهبوا الى نوابكم، اذهبوا الى الوزارة اذا كانوا من منطقتي الانتخابية، اذهبوا الى نوابكم الآخرين، اذهبوا الى مدير التربية والتعليم وستجدون هناك ان الامر سهل وما فيه داعي انكم تأتوا.

فاعتقادي ان استخدام كلمات الظلم والتحيز هذا غير وارد، بالعكس كل قواعد الانصاف والعدالة استخدمت في هذا الطريق، وانا رغم اني كنت وزير تربية وتعليم في مرات سابقة اعتقد انه في موضوع تعيينات التعليم الاضافي لم تستخدم طريقة اكثر انصافاً واكثر عدالة مما استخدم في هذا العام. انهي كلامي بانني سأتقدم الى مقام الرئاسة الجليلية باعداد الاشخاص الذين عينوا على حساب التعليم الاضافي في كافة المناطق والالوية والمحافظات.

اخر كلمة، لقد وجه الي كتاب من نائبين محترمين من الاستاذ يوسف العظم والاستاذ عبدالعزيز جبر، كتاب خطي حول هذا الموضوع واجبتهم خطياً بنفس المعنى الذي تكلمت به الان... وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الشيخ ابو زنت.

السيد عبدالعزيز جبر: عفواً معالي

الرئيس الواقع لما نذكر بالاسم لازم نجاب ولا يكون فيه احراج في الموضوع.

معالي رئيس المجلس: نعطيكم الدور لتردوا عليه.

السيد عبدالعزيز جبر: فقط على هذه النقطة التي تفضل فيها معالي الوزير.

معالي رئيس المجلس: طيب، ما انكرت عليك حقك بالرد لكن الان تكمل اصحاب الدور، هذا موضوع جانبي اثير.

السيد عبدالعزيز جبر: الحقيقة مادام انه اثير المفروض انه نجاب رأساً، هذا هو النظام الداخلي.

معالي رئيس المجلس: الشيخ عبد المنعم، نختر عشان الصلاة.

السيد عبد المنعم ابو زنت: اذن خليها بعد الصلاة.

معالي رئيس المجلس: تفضل شيخ عبد المنعم.

السيد عبد المنعم ابو زنت:

بسم الله الرحمن الرحيم

هدأ لله عز وجل الذي اوجد تحت هذه القبة نواباً يطالبون بالحق المغتصب ويحاربون الباطل الغاصب تحريراً لشعب ابي حورب في حريته وحيكت ضده المؤامرات والصفقات حتى على معيشتهم.

«بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه، فاذا هو زاهق ولكم الويل مما تصفون» ولدى تأملي في تقرير اللجنة المالية المدعم بالحقائق



والأرقام من قبل ديوان المحاسبة اجد التمكين في الارض للأفاعي والعقارب في مظهر حضاري مزور باسم الوظيفة ونحت حماية القانون المكين بسبب المفسدين في الارض وليسمع الشعب امثلة تجسد الهجمة المسعورة على حقوقه ولقمة عيشه بل وحليب طفله ودواء زوجته، بل سال لعاب المفسدين على مجاري الشارع، فالتهموا مخصصاتها حتى اصبحت راحتهم التي تزكم الانوف دونها رائحة الكارثة الصحية المنبعثة من تلك المجاري.

«وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون».

معالي رئيس المجلس: ارجو من الشيخ عبدالمنعم، لي رجاء ان تقلع عن مثل هذه الالفاظ والتعابير، لا يجوز ولا يليق حقيقة.

السيد عبدالمنعم ابوزنط: ما خصصت انساناً بعينه ولن اذكر اسماً.

معالي رئيس المجلس: حتى هذه لا يجوز، رجاء ان تدخل في الموضوع مباشرة.

السيد عبدالمنعم ابوزنط: لو سمحت معالي الرئيس المفسدون في الارض وصفهم الله في القرآن بما هو اشد من ذلك.

معالي رئيس المجلس: تستطيع ان تصل لما تريد بعبارة ولغة عربية مبنية بدون هذه الالفاظ لي رجاء ان تقلع عن هذه الالفاظ.

السيد عبدالمنعم ابوزنط: معالي الرئيس، الله عز وجل في كتابه الخالد يقول عن المفسدين «فمثلهم كمثل الكلب ان تحمل عليه يلهث او تتركه يلهث».

واني اشكر اللجنة المالية وديوان المحاسبة على هذا الجهد المشكور قائلاً لكم لتعاون معاً لرد الشعب الى سعادة او نرتد وإياكم الى شهداء.

اجل ان منبر ذلك التقرير العتيد ليقرب قلوبنا معشر النواب بحقائق تجعل الحليم حيران، لا سيما اذا ادركنا ان الذي برئت ساحته في الامس القريب كان يرأس الوزارة سنة ١٩٨٧ وسنة ١٩٨٨ واربعة شهور من سنة ١٩٩٠ فهو الذي غرس شجرة الفساد واعوانه الظلمة قطفوا الثمرة.

واذكر على سبيل سوق طائفة من الامثلة دون الحصر ما يلي.

اولاً: ضعف انظمة الرقابة الداخلية:

اتضح للجنة نتيجة لكثرة قضايا الاختلاس والتزوير والتسبب في ادارة المال العام واللوازم ضعف الانظمة التي تحكم الرقابة الداخلية في غالبية الاجهزة وخاصة ضعف او غياب وحدات الرقابة الداخلية فيها، مما ادى الى سوء الادارة المالية وتفشي الفساد والمهدر في المال العام. الامر الذي يستدعي اعادة النظر في الهياكل التنظيمية لتلك الجهة» هذا كلام تقرير اللجنة.

اجل لو لم يكن سوى هذا المقطع في التقرير لكفى ان يكون باعثاً لخروج الشعب الى الشوارع ليؤدي صلاة الجنازة على تلك الاجهزة الغادرة مكبراً على ظلمها اربعين تكبيرة، ومن ثم منحط في متاحف التاريخ لتكون عبرة لكل من تسول له نفسه بالتلاعب بحقوق الشعب ومصدر رزقه.

ثانياً: ضعف في الاجهزة القائمة على ادارة المستودعات وسوء تنظيم سجلاتها

ثالثاً: التسبب الاداري والاهمال في المحافظة على المال العام وتدني كفاءة العاملين في ادارات المحاسبة والمستودعات، وضعف الانتباه الوظيفي لدى غالبية الموظفين».

وارجو اللجنة اضافة ضعف الانتباه الائماني والحس الوطني لدى غالبية الموظفين»

رابعا: ان عدد المركبات والاليات لدى الاجهزة الحكومية بلغت ٨٢٥٨ مركبة والية من مختلف الانواع وقدرت المبالغ المخصصة في موازنة عام ١٩٩٢ للاتفاق على صيانتها واصلاحها، باستثناء المؤسسات المدللة الجامعات والبلديات والملكية الاردنية» بلغت تلك المبالغ ٤٠٦٧٥٠٠ دينار اي سيقفز الرقم الى ستة ملايين دينار حالة شمول سيارات واليات الجامعات والمجالس البلدية والملكية الاردنية.

في الوقت الذي نجد فيه طوابير الالاف من ابناء الشعب تقف في لظى الشمس، وصقيع الشتاء انتظاراً لوسائل النقل.

خامساً: عدم الاستجابة للملاحظات الديوان واستيضاحاته وتدني مستوى التعاون من قبل اجهزة الدولة مع ادارة الديوان».

وان ديوان المحاسبة قد اصدر ما مجموعه ٤٦٤٧ استيضاحاً خلال الفترة من سنة ١٩٨٧ - ١٩٩٠، انهي منها لغاية تاريخ انتهاء مناقشات اللجنة ١٧٩٠ استيضاحاً، اي بقي ٢٨٣٧ استيضاحاً لم يجب عليها».

لكن في المقابل لهذا الاهمال المقيت نرى في ادنى قضية امنية تستتفر جميع الاجهزة جواً برأ بحراً، ولو كانت تلك القضية ملفقة لا اساس لها من الصحة.

بينما نرى حقوق المواطنين واموال الشعب كلاً مباحاً فتصبح الرقابة في غيبة، وذلك على طريقة «غاب القط لعب يا فار».

متى يأتي ذلك اليوم على اجهزة الدولة لتساوي بين الامن السياسي والامن الحياتي والامن النفسي والامن الاقتصادي؟

كما صدى بذلك كتاب الله القائل: فليعيدوا رب هذا البيت، الذي اطعمهم من جوع وامنهم من خوف».

ونستنتج من ذلك ان جميع اجهزة الدولة بحاجة لتثقيف فكري وتكوين سلوكي لاستشعار المسؤولية في الوظيفة.

واذكر في هذا المقام: لقد كان في المخابرات العامة قسم خاص بالرقابة لاجهزة الدولة في الاداء الوظيفي لحماية المجتمع من تلك الافاعي والحيتان لكن نفاجا بالغاء ذلك القسم من المخابرات العامة، وترصد مخصصاته لتقييد الحريات التي لا زالت عوراء وعرجاء.

وصدق الله العظيم اذ يقول: فاي الفريقين احق بالامن ان كنتم تعلمون؟ الذين امنوا ولم يلبسوا ايمانهم بظلم، اولئك هم الامن وهم مهتدون».

سادساً: وزارة الصحة، فيما يتعلق بالتأمين الصحي، حيث عدم مطابقة كشف البنك مع دفتر الصندوق شهرياً خلافاً لاحكام

النظام المالي وتعليماته حيث ينت تقارير الديوان وجود فيش بنكية داخلية في دفتر الصندوق بموجب وصولات مقبوضات وغير ظاهرة في كشف البنك حتى تبلغ قيمتها ٨٦٦٧١ ديناراً.

سابعاً: جرد مستودعات الوزارة وعطاءات مديرية اللوازم والادوية حيث يوجد عدد من الادوية منتهية الفعالية، وقبول ادوية رست مخبرياً وعدم استبدال كميات من الادوية انتهى مفعولها مع وجود كفايات بذلك، اضافة الى وجود ١٦٦ مادة مختلفة لم يتم الصرف منها منذ عام ١٩٨٥.

ولست ادري هل بعد هذا الاستهتار من استهتار بحقوق المواطينين بل فيما يتعلق بصحتهم وحياتهم.

ثامناً: لم يتم تحويل مبلغ ٨١٨٠٤ دنانير الى الجهات المعنية.

تاسعاً: الشوالات البلاستيكية وتلفها نتيجة لسوء التخزين وبلغت الكمية التالفة ١٣٩٥٠ كغم.

عاشراً: النقص في المواد التموينية الذي اظهرته لجان الجرد السنوي.

حادي عشر: التلاعب في المحروقات المتقولة لسلطة وادي الاردن بواسطة صهاريجها.

ثاني عشر: التلاعب باثمان مياه الري بالاغوار الجنوبية.

ثالث عشر: تنفيذ الاعمال الانشائية من قبل شركات اجنبية كما حدث في عطاء الشركة اليوغسلافية، حيث وجب على هذه الشركة مبلغ مقداره ٥٧٩٠٥ دينار. ويعتبر هذا المبلغ

معدوما بسبب مغادرة الشركة للبلاد مع عدم وجود ضمانات كافية لتسديده.

ولست ادري كيف يتسامح مع شركة اجنبية في مثل هذا المبلغ البالغ ٥٧٩٠٥ دنانير.

في الوقت الذي نرى فيه مستخدماً اصبحت صحته غير قادرة على العمل لمرضه المزمن في الكلى ويريد رعاية زوجته المصابة بالشلل النصفي، فمكث ذلك المواطن البائس الخبز قرابة خمسة شهور وهو يراجع الدوائر للفحوص الطبية وتبرئة الذمة.

اين تلك الاجهزة من حكم الله القائل: يا ايها الذين امنوا كونوا قوامين بالقسط، شهداء لله، ولو على انفسكم، او الوالدين والاقربين ان يكن غنيا او فقيرا قاله اولي بهما.

لكن مع شديد الاسف ان المتلاعبين بحقوق المواطينين «نسوا الله فانساهم انفسهم».

رابع عشر: وزارة المالية

بلغت بقايا وزارة المالية ٩١٠ر٥٩٤٧٠٤ دنانير المدورة الى ٩١/١/١ دون تحصيل.

ثم بعد ذلك نشكو من البطالة.

خامس عشر:

قضايا الاختلاس والتزوير:

حيث بلغت قضايا الاختلاس والتزوير التي قدمت الى المحاكم المختصة ٣٤ قضية خلال الاعوام ٨٧ - ١٩٩٠، كما بلغ اجمالي المبالغ المختلسة او التي تناولها التزوير ٤٧٥ر٢٦٨ ديناراً فاين التعرية هؤلاء

في الاحياء الشعبية في العاصمة مدارس ضاربة في القدم يكتظ الصف الواحد بما يزيد عن خمسين طالباً، وكأنهم شرائح سمكية في علبه سردين.

ولست ادري كيف بلغت كلفة تلك المدارس الثلاث ٥٢ر٢٠٥٥٠ ديناراً فهل يا ترى وضع مع الاسمنت المسلح قضبان من الذهب ام ان جبلة الباطون جبلت بماء زمزم؟

ام ان اموال الشعب المسكين تنفق كما يتفق على وليمة عرس؟ لقد تحققت تلك المخالفات في ظل الاحكام العرفية التي ارهبت الشعب عن الرقابة لتلك الاجهزة في فسادها واهمالها ومعنى ذلك ان الاحكام العرفية زادت الطين بلة والمرضى علة لاجل ذلك تقول بكل اعتزاز واقتنار: الاسلام هو الحل شريطة ان يحكم الحياة وينظم شؤون الدولة.

لا يسلم الشرف الرفيع من الاذى: حتى يعود الحكم للاسلام.

اجل: الامة تريد الحكم بالاسلام لتستقر حياتها في ظل قوله تعالى: «ان الله يامركم ان تؤدوا الامانات الى اهلها، واذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل».

لقد اتضح وضوح الشمس رابعة النهار ان تلك الاجهزة الفاسدة المفسدة لا يعالج فسادها بحزم وحزم سوى الاسلام الذي ينشئ القلوب النقية والضمانات النقية، والتي تستشعر من الاعماق رقابة الله ملك الملوك قبل رقابة الحاكم والمسؤول، وتترك ان لله جنوباً يراقبونه اذا غابت عنهم اعين الرقيب: وان عليكم لحافظين كراماً كاتبين يعلمون ما

المختلسين والمزورين؟ واين انزال اشد العقوبات بهم؟ لقد كان الخليفة عمر رضي الله عنه يقول لاهله: اني سأمّر الناس بكذا وسأناهم عن كذا، فاذا رأيتكم لم تفعلوا ما امرت الناس به، ولم تحتبوا ما نهيت الناس عنه فوالله لاضاعفن عليكم العقوبة، لان الناس ينظرون الينا نظرة الطير الى اللحم.

معالي الرئيس حضرات النواب المحترمين ان ديوان المحاسبة رغم ما زودنا به من حقائق فتناشد الديوان رئيساً وجهازاً ان طاردوا المفسدين في المال والوظيفة حيث لم تسلمونا من الجمل سوى ادنه.

سادس عشر: بلغ عدد الشيكات المرتجعة لنهاية عام ١٩٩٠ «١٢٥٩» شيكاً واجمالي مبالغها ٢١٩ر٠٠١ دينار اين التعرية هؤلاء واين العقوبة الصارمة حتى يقطعوا ويشرد بهم من خلفهم لذلك نقول لديوان المحاسبة سر على بركة الله في مطاردة المتلاعبين بحقوق الشعب، فان معك نواب الشعب القائلين للفساديين المفسدين اعلنوا توبتكم التصوب برد حقوق الشعب قبل ان يحطمتكم الوطن وجنوده.

سابع عشر: عدم القيام بالدراسة الشاملة للنواحي الاجتماعية والاقتصادية والاحصائية لمشاريع الابنية المدرسية بين معان والضليل والمفرق. حيث بلغت كلفة هذه المدارس الثلاث ٥٢ر٢٠٥٥٠ ديناراً.

وبلغ عدد الغرف الصفية فيها ٥٦٥ غرفة ١٢ استغل منها ٤٩ غرفة فقط، وكان عدد الطلبة في المدارس الثلاث ١٢٤٩ طالباً بينما نجد

هكذا من الأشهر

تفعلون» « ولقد خلقنا الانسان، ونعلم ما توسوس به نفسه ونحن اقرب اليه من حبل الوريد» اذ يتلقى المتلقيان عن اليمين وعن الشمال قعيد، ما يلفظ من قول الا لديه رقيب عتيد».

اجل ان الشعب الاي المؤمن بربه: يريد الحكم بالاسلام ليرد الحياة بشموليتها الى اصولها ويرد الامور الى نصابها حيث القيادات الحازمة والقواعد السواعة وجمهير الشعب السواعة، منفذين عدل الله القائل: «ولكم في القصاص حياة يا اولي الالباب، لعلكم تتقون».

وفي الختام اقترح ما يلي:

١ - الحصانة لعطوفة الاخ رئيس الديوان عملاً بقوله تعال «ولا يضار كاتب ولا شهيد».

٢ - اقترح رفع تقريرين في الدوريتين العادية والاستثنائية حتى نستأصل الفساد والمفسدين اولاً بأول.

٣ - استمرارية لجنة التحقيق النيابية حتى تحيل اولئك المفسدين للقضاء العادل.

٤ - ان يطالب المجلس الكريم من النيابة العامة التحفظ على ممتلكات المفسدين قبل فراغهم من العدالة كما فرغ غيرهم.

٥ - استحداث فروع لديوان المحاسبة في المحافظات.

٦ - علاج البطالة موجود بالمبلغ البالغ ٩٣٣ مليون دينار وشكراً لكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة

الله، وزع على الاخوة توصيات وهذه التوصيات هامة والموضوع هام جداً ويحتاج الى مشاركة اوسع من الاخوة النواب، والموضوع يحتاج الى قرارات من هذا المجلس الكريم.

ونظراً لمشكلة النصاب وطلبات الاخوة بارتباطات مسبقة نستكمل هذا الحديث ومناقشة التوصيات، وكل الذين طلبوا الحديث تحدثوا، ومن حق الدكتور محمد ابوفارس والاستاذ عبدالعزيز جبر ان يتحدثوا في الجلسة القادمة. ويكون بذلك جلسة اخرى لمناقشة التوصيات واتخاذ القرار اللازم بعدد اكبر من الاخوة النواب. معالي نائب رئيس الوزراء.

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم: سيدي الرئيس.

احترم قرار معالي رئيس المجلس بانهاء الجلسة كما يبدو لكن قبلت ارقام قديمة فيما يتعلق باعداد الطلاب المقبولة في المدارس المركزية التي اشير لها.

اولاً: انا لم اكن وزيراً للتربية والتعليم في ذلك الوقت، لكن اوافق على اقامة هذه المدارس من المعلومات اذا اتيج لي ان اعطيها، اذا قدرت معاليك، سنجد ان بعض هذه المدارس اشغلت «١٠٠٪» وبعضها «١٢٠٪» لانها بنيت لتكون لعدد قادم من السنوات، تخدم قرى المنطقة في عدد قادم من السنوات.

فاذا اردت معاليك انه في المستقبل اوضح سأوضح.

معالي رئيس المجلس: عند النقاش فيها ان شاء الله يكون فيه مجال لتوضيح الامر

كاملاً. نستكمل الشرح في هذا الموضوع في جلسة قادمة، وستكون ان شاء الله يوم الاحد القادم الساعة الخامسة مساءً.

السيد الامين العام:

٤ - ما نريد من اعمال.

٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

معالي رئيس المجلس: ترفع الجلسة الى صباح الاربعاء الساعة العاشرة صباحاً ان شاء الله.

(انتهت الجلسة)

رئيس مجلس النواب  
د. عبداللطيف عربيات

امين عام مجلس الامة  
صالح الزعبي

هكذا من الأفضل